# عوارض سماع الرُّواةِ من الشيوخ وأثرها عند المحدّثين *

د. سعيد محمد علي بواعنة **

* تاريخ التسليم: 15/ 1/ 2014م، تاريخ القبول: 14/ 4/ 2014م.
** أستاذ مساعد/ قسم أصول الدين/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

## ملخص:

استهدفَ هذا البحث دراسة مسألة عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المحدِّثين؛ ذلك أنَّ قضية السماعِ للروايةِ أو ما في حُكْمه ثبوتًا وعَدَمًا – يكونُ عليها مدار الحُكم على الرواية بالاتصال، أو الانقطاع.

وبعد استقراءٍ واسعٍ، ودقيق، لكتبِ تراجمِ الرواة تبينَ لي أنَّ العوارض التي تقف حائلة بين سماع الرواة من الشيوخ، ترجعُ إمَّا لأمورَ تتعلّق بالرواة أنفسِهم، أو بالشيوخ الذين يرادُ السماع منهم، أو بمادةِ الرواية. كما كشفَ البحثُ أنَّ هذه العوارض لها تأثير علمي بالغٌ يطالُ الرواةَ والشيوخَ على حدٍّ سواء.

## *The Obstacles of Hearing the Narrators of the Sunnah and their Impact on Al- Muhaditheen*


# *Abstract:*

*This research aims at studying the issue of the obstacles of hearing the narrators of the "Sunnah" and their impact on "Al- Muhaditheen" because this issue of hearing the narration or what is proven or not, forms the rule on the narration by continuity or discontinuity.*

*After wide and accurate extrapolating for the books of biographies of the narrators, it is shown for me that the obstacles preventing hearing the narrators from the "Shioukh" come from points relating to the narrators themselves or to "Al- Shioukh" who are meant to be heard from or to the material of the narration. Further, this research reveals that these obstacles have a deep scientific impact on the narrators and "al- Shioukh" alike.*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تابعهم بالخير، والإحسانِ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنَّه لمَّا كان السَّماعُ أرفعَ طرق التحمُّل بين الرواةِ عند جمهور المحدّثين، ولأجْله ارتحل طلّابُ الحديث، واجتازوا الفيافي والقِفار، وطوّفوا البلاد والأمصار، وكذا فإنّه لمَّا تشعَّبَ عن العناية به عند أئمة الشأنِ مسائل عديدة منها: ثبوتُه وصحّته، أو نفيُهُ وبُطلانُه– فقد استرعى مني البحث في ذات الموضوعِ مسألةً– لم أرَ من الباحثينَ مَنْ عرضَ لها بالبحث والدَّرس– ألا وهي مسألة: «عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المحدِّثين»، وتكمُن أهمية دراسة هذا الموضوع في تحديدِ مفهوم العوارض من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وبيان منشئها، والعملِ على تقييمها من خلال إبرازِ أثرها، وتداعياتِها على واقع الرواية عند المحدّثين.

هذا وقد اعتمَدتُ في دراسة ذلكَ، المنهج الاستقرائي في كتب التراجم والرواية؛ لجمع الأقوالِ والنُّصوص المُتعلقة بعَوارضِ سَماع الرُّواةِ من الشيوخ المُعاصرين لهم، وعملتُ على تصنيفِها باعتبارِ الباعث على عدم السماع، سواءٌ أكان من جهة الراوي، أم الشيخ، أم المَروي، وكذا تصنيفها ضمنَ كلِّ جهةٍ باعتبارِ طبيعتها، ومِن ثمَّ قمتُ بمحاولة تبيين أثر هذه العوارض على واقع الرواية إيجابا وسلبا، **وعليه جاءت الدراسة في هذه التقدمة وخمسة مطالب وخاتمة كالآتي**:

- المطلب الأول: عوارض السَّماع من الشيوخ لغةً واصطلاحًا.
- المطلب الثاني: عوارض السَّماع من جهة الرَّاوي.
- المطلب الثالث: عوارض السَّماع من جهة الشيخ.
- المطلب الرابع: عوارض السَّماع من جهة المَروي.
- المطلب الخامس: أثر عوارض السَّماع على واقع الرواية إيجابًا وسلبًا.
- الخاتمة، وتشتملُ على أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة.

وأخيرا أرجو الله تعالى الهداية والرَّشاد، والتوفيقَ والسَّداد، والله الهادي إلى سواء السبيل، وبه المستعان، وعليه التكلان.

## المطلب الأول ـ عَوارض السَّماع من الشيوخ لغة واصطلاحًا:

العوارضُ في اللغة جمع عارض وهي من الجذر عَرَضَ وفيه معنى ما يَسْتَقْبِلُه المرءُ، ويواجههُ. قال ابن فارس: « قال الله تعالى: ﴿ **قَالُوا هذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنا** ﴾ [الأحقاف 24]، والعارضُ من كلِّ شيء: ما يستقبلُكَ، كالعارض من السَّحاب ونحوه" [1] . ومن معانيه أيضا: الحيلولة والمَنْع؛ قال ابن منظور: « يُقال: اعترَضَ الشيءُ دونَ الشيءِ. أَي: حال دونه... قال الأَصْمعي: العَرَضُ: الأَمرُ يَعْرِضُ للرجل يُبْتَلى به؛ قال اللِّحْياني: والعَرَضُ ما عَرَضَ للإنسان من أَمْرٍ يَحْبِسُه من مَرَضٍ، أَو لُصُوصٍ. والعَرَضُ: ما يَعْرِضُ للإنسان من الهُموم والأَشغال. يقال: عَرَضَ لي يَعْرِضُ، وعَرِضَ يَعْرَضُ لغتان. والعَارِضَةُ: واحدة العَوارِض، وهي الحاجاتُ. و العَرَضُ، و العارِضُ: الآفةُ تَعْرِضُ في الشيء» [2] . أمَّا السَّماع فيعرفه ابن فارس بأنه: « إيناسُ الشيء بالأذن « [3] وقال الفيروز آبادي: « سَمِعَ سَمْعًا وسَمَاعًا، وَسَمْعَكَ إليَّ. أي: اسمعْ منِّي، وقالوا: أَخذتُ عنهُ سَمْعًا، وَسَمَاْعًا» [4] . وبالنظر إلى دَلالة عوارض السماع من الناحية اللغوية في ضوء ما تقدَّم فإنه يمكن القول: إنها أمورٌ، وحاجاتٌ، وآفاتٌ، وموانع تستقبل المرء فيما قد قصد إلى استئناسه بأُذنه سمعًا.

وأمَّا الدلالة الاصطلاحية « لعوارض السّماع من الشيوخ» فليست تبعدُ بمضمونها عن الدَّلالة اللغوية لها، ويمكننا في ضوء سَبْرنا لهذه العوارض أنْ نصوغ لها تعريفا اصطلاحيا إجرائيا فنقول: هي الأمورُ التي تحولُ دون سماع الراوي من شيخٍ لقيه، أو لم يلقهُ.

هذا وقد ظهر لي من خلال استقراء عوارض السماع من الشيوخ أنّ منها ما يرجع إلى الراوي، ومنها ما يرجع إلى الشيخ، ومنها ما يرجع إلى المَرويِّ، و سيأتي تفصيل جميع ذلك وبيانه في القادم من مطالب الدّراسة.

## المطلب الثاني ـ عَوارض السَّماع من جهة الراوي:

إنَّ من العَوارض التي تحُولُ دونَ سماع راوٍ من شيخ ما – ما يرجع إلى الراوي نفسه، **ويُمكننا إجمَال ذلكَ بالآتي:**

♦ **أولا:** ضيقُ ذات اليد للرَّاوي؛ فلا يقدرُ حينئذٍ على الارتحال طلبا للسماع؛ إذ طلبُ الحديث يقتضي ترحالا دَؤوبًا، وهذا يستَلْزِمُ من الطالب نفقاتٍ متنوعة على صعيد المأكل، والملبس، والمسكن، وهذه النفقاتُ هي التي ألمح إليها أمير المؤمنين شعبة بن الحجّاج (ت 160هـ) بقوله: »من طَلبَ الحديث أفلس؛ لقد أفلستُ حتى بعْتُ طُستا لأمِّي بسبعةِ دنانير» [5] .

وعليه فقلة المال والعوَز، وشدّة الحاجة، قد تقفُ عائقًا بين الراوي وبين السماع من أحد الشيوخ، ومن النماذج على ذلك عدمُ سماع الإمام سفيان الثوري (ت 161هـ) من ابنِ شهاب الزهري (ت 124هـ) ، أسند الرامَهرمزي من طريق أحمد بن منصور قال: حدثنا عبد الرزاق قال: قيل للثوري: ما لكَ لم ترحل إلى الزهري؟ قال: لم تكن عندي دراهم، ولكن قد كفانا مَعْمرٌ الزهري، وكفانا ابن جريج عطاء « [6] . وممَّن عانى من هذا السبب الإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت 275هـ) وذلك في عدم سماعه من أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين المعروف بابن دِيْزِيل (ت 277هـ) ، فقد نقل الإمام الذهبي في السير عن صالح بن أحمد الهَمداني في كتابه تاريخ هَمَدَان قال: » سمعت أبي يحكي عن ابن ماجه القزويني أنّه قال: مَنعني الخروج إلى إبراهيم، قلَّةُ ذات اليد» [7] . هذا وقد تنشطُ عزيمةُ بعض الرواة وتعلو همّته للتغلُّب على الضائقة المالية التي تمرُّ به كي لا تكون حائلا وعارضًا يمنع سماعه من أحد الشيوخ؛ فنراه يسعى للكسبِ والعملِ بيده، حتى يَسُدَّ حاجته، ويبلغ وِجْهتهُ، من دون أن يَقبلَ عَونَ أصحابه له، ومِن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) ؛ فقد أسند أبو نعيم من طريق موسى بن هارون قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: لمَّا خرجَ أحمد بن حنبل إلى عبد الرزاق (يعني: ابن همام الصّنعاني) ، انقطعتْ به النفقة؛ فأكْرى نفسه من بعضَ الحمَّالين إلى أنْ وافى صنعاء، وقد كان أصحابه عَرضُوا عليه المواساة، فلم يقبل من أحد شيئا» [8] .

♦ **ثانيًا**: أن يقع للراوي بعضُ الشؤون الطارئة؛ فمن ذلك عدم سماع الإمام أبي حاتم الرَّازي (ت 277هـ) من محمد بن حاتم الجَرجَرائي (ت 240هـ) ، قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: قدمنا جَرجَرَايا– وكان خالي إسماعيل معي، وهو مريضٌ، وكان بها محمد بن حاتم، فاشتغلت بعلَّة خالي، ولم أسمع منه، وكان صدوقا « [9] . ومن ذلك أيضا عدم سماع أبي حاتم الرّازي من صَلْت بن محمد الخَاركِيِّ (توفي سنة بضع عشرة ومائتين) بالرغم من حرصه على الذهاب إليه مراتٍ عديدة، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعته يقول (يعني: والدَه) : ... أتيتُه مرارًا أيام الأنصاريِّ؛ فلم يُقضَ لي أنْ أسمع منه « [10] . قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم: « أتيتُه مرارًا... فلم يُقضَ لي أنْ أسمعَ منه « مشعرٌ بأنَّ هناك طارئا عرضَ له حال دون سماعه من ابن الصَّلتِ.

وممَّن حاله كذلك الإمام أبو داود السِّجستاني (ت275هـ) في عدم سماعه من عمر بن حفص بن غِياث (ت 222هـ) ؛ فقد وقع في سؤالات الآجري أنه قال (يعني أبو داود) : «تبعتُ عمر بن حفص بن غِياث إلى منزله، ولم أسمع منه شيئا « [11] . ثم سأل الآجري أبا داود عن سماعه من جماعة؛ فذكر أبو داود سماعه من بعضهم مجلسًا واحدًا، وعدم سماعه من بعضهم الآخر ثم قال: « هؤلاء كانوا بعد العشرينَ، والحديثُ رزق، ولم أسمعْ منهم» [12]

. وأسند الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي عيسى الأزرق قال: سمعت أبا داود يقول: دخلت الكوفة سنة إحدى وعشرين، فلم أكتب عن مخْول بن إبراهيم النَّهدي، ومضيت مع عُمر بن حفص بن غياث إلى منزله فلم يقض السماعُ منه « [13] . قلتُ: إنَّ مقتضى صنيع أبي داود بمُضيِّه مع حفص، وكذا قوله في رواية ابن عساكر: « فلم يقض السماعُ منه «يُشعِرُ أنَّ هناك أمرًا طارئا قد عَرَضَ له حال دون السَّماع، وقوله في سؤالات الآجري: » والحديث رزق» يُعزِّز هذا الشعور والله أعلم.

♦ **ثالثا**: مَرضُ الراوي، ورُجوعه من البلد الذي نزلَ فيه الشيخ دون أن يسمع منه. وممَّن وقع له هذا العارض الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) وذلكَ في شأن سماعه من عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي (ت 187هـ) ، قال عبد الله بن أحمد: « سمعت أبي يقول: حجَّ عيسى بن يونس سنة ثلاث وثمانين– في السنة التي مات فيها هُشيم. قال أبي: وخرجتُ إلى الكوفة في تلك السنة، فمرضتُ، ورجعتُ وقَدِمَ عيسى الكوفة بعد ذلك بأيام، ولم أسمع منه، ولم يحجَّ عيسى بعد تلك السنة، وعاش بعد ذلك سِنين». وممَّن وقع له عارض المرض فحال بينه وبين السّماع من الشيخ أبو سعد السَّمعاني صاحب كتاب الأنساب (ت 562هـ) ؛ حيث لم يسمع من محمد بن إسحاق بن محمد النَّوحِي النّسفي (ت–) قال السمعاني: » ما لقيته، ولما رجعت إلى بخارى من نَسَف؛ ورَدَها مُنصرفًا من خُراسان، فعاقني المَرض لم أسمع منه، وسمع منه صاحبنا محمد بن أبي الفوارس الطَّبري، وخرج إلى نَسَف، وآخر عهدي به سنة إحدى وخمسين وخمس مائة» [14] .

♦ **رابعًا**: صغرُ سنِّ الراوي عن حدِّ الاعتداد بروايته. فذلكَ يعدُّ أحد العَوارض التي تحول دون سماع الراوي من شيخ ما، ومن النماذج على ذلك ما أسنده الحبَّال في كتابه وفيات المصريين من طريق عبد العزيز بن أحمد بن علي الحافظ (قال) : كتب إليَّ أبو الحسن علي بن بَقاء الورَّاق في مصر أنَّ أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ حدَّثهم قال: ولدتُ سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي والدي سعيد بن علي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ولم أسمع منه شيئا» [15] . قلتُ: إنَّ عدمَ سماعِ عبد الغني بن سعيد من أبيه مَردُّهُ لصغر سنِّه؛ فقد كان عمره عند وفاة والده خمس سنوات، وهو أول بداية التمييز؛ فاخترمَ الموتُ والده قبل أن يتهيأ له السَّماع منه. ومن نماذج ذلك أيضًا ما قرَّرهُ الحافظ الدارقطني في سَماع أبي عبيدة (ت بعد80هـ) من أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت32هـ) ؛ قال الدارقطني: « الصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنَّه كان صغيرًا بين يَديه» [16] .

هذا وقد يتيسرُ للراوي وهو صغير أنْ يسمعَ منْ أحد الشيوخ غيرَ أنَّ سماعهُ لا يكون شيئا عند أئمة الشأن بسبب الصغر الذي هو مظنَّةُ عدَمِ الضَّبط، ولذلكَ لا يَعتدُّ المحدثون

بروايته بل ولا يسعون إلى السماع منه لأجل ذلك؛ قال الإمام أحمد بن حنبل: رأيت يعقوبَ الحَضَرميَّ جاء إلى عبد الرحمن بن مهدي فقيل له: لمَ لَمْ تكتب عنه، قال (يعني: ابن مهدي) : كانوا يقولون: إنه كان صغيرًا عند شعبة « [17] . قلتُ: إنَّ عارض سماع ابن مهدي من الحضرمي هو صغر سنه حين سمع من شعبة، ولذلك علَّل ابن مهدي إحجامه عن الكتابة عن الحضرمي بقوله: « كانوا يقولون: إنه كان صغيرًا عند شعبة «. هذا ومن نماذج من تُكُلِّمَ فيه بسبب سماعه وهو صغير قَبِيْصَةُ بن عُقبة (ت215هـ) ؛ حيث تكلَّم الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل في سماعه من سفيان الثوري، أسند الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق حَنبل بن إسحاق قال: قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم (ت 203هـ) أصغرَ مَنْ سمع من سفيان عندنا... قلت له: (القائل: حنبل بن إسحاق) فما قصَّةُ قَبيصة في سفيان؟ قال أبو عبد الله: كان كثيرَ الغلط. قلت له: فغيرَهذا؟ قال: كانَ صغيرًا، لا يضبط»، وفي كتاب بحر الدم وقع كلام الإمام أحمد بلفظ: « قَبيصةُ كثيرُ الغلط، وكان صغيرًا لا يضبطُ عن سفيان» [18] . قلتُ: وعليه فإنَّ مقتضى كلام الإمام أحمد هو أنَّ صِغَرَ سِنِّ قَبيصة حين سمع من سفيان الثوري– والذي أفضى بدوره إلى كثرة الغلط في حديثه عنه– كان عارضًا يَحُول دونَ أن يَنشطَ الرُّواةِ لسماع حديثهِ عن سفيان الثوري.

♦ **خامسًا**: غيابُ الرَّاوي عن البلدِ وقتَ تحديثِ الشيخ. وهذا من الأمور التي يَفُوتُ بها السَّمَاعُ على الراوي، وممَّن حصل له ذلك محمد بنَ أحمد بن محمد بن أبي الفَوارس (ت 412هـ) حيث لم يسمع من عبد العزيز بن عبد الله الدَّاركي (ت 375هـ) ، قال الخطيب البغدادي: « أخبرنا ابن التُّوزِي، أخبرنا محمد بن أبي الفوارس قال: كان عبد العزيز بن عبد الله الدَّارِكي ثقةً في الحديث، وكان يُتَّهَمُ بالاعتزال، ولم أسمع منه شيئا؛ لأنَّه حدَّثَ وأنا غائبٌ، وقدِمْتُ وهو يعيشُ، فلَمْ أُرْزَق أنْ أسمعَ منه شيئًا». وممَّن وقع له عارض الغياب أيضًا وقت تحديث الشيخ الإمام أبو سعد السَّمعاني (ت526هـ) ؛ حيثُ لم تسنح له الفرصة للسماع من محمد بن إسماعيل بن الفُضَيل الفُضيلي الهَرَوي (ت 537هـ) قال السمعاني: » كان مشهورا بالعدالة والتزكية، عالمًا باللغة، سمع الحديث الكثير، وكان من بيت الحديث، غير أنه ولِّي الأوقاف، ولم تُحمد سيرته– فيما ولي وفُوِّض إليه، ... لم أسمع منه؛ فإنه قدمَ مَرو، وحدَّث بها، وكُنتُ غائبا عنها في الرِّحلة، ولمَّا رحلتُ إلى هَراة كان قد توفي» [19] . هذا وقد يتسنى للراوي أن يروي عن شيخ ما برَغْم غيابه عن مجلس السماع منه، وإنَّما تكون روايتُه عنه بطريقة أدنى من طريقة السماع، كالإجازة مثلا، وذلكَ مثلما حَصَلَ مع الخطيب البغدادي (ت463هـ) ، وذلكَ حينَ فاتَهُ السَّماع من أبي ذر الهَروي (ت434هـ) . قال الخطيب البغدادي: « [ قدمَ أبو ذرٍّ بغداد، وحدّث بها وأنا غائب] [20] وخَرَجَ أبو ذرٍّ إلى مكة فسكنها مُدَّةً، ثمَّ تزوَّج في العربِ، وأقام بالسِّرْوَان، وكان يَحُجُّ في كل عام، ويقيمُ بمكة

أيام الموسم، ويُحدِّث ثم يَرجع إلى أهله، وكتب إلينا من مكة بالإجازة لجميع حديثه، وكان ثقة، ضابطًا، دَيِّنًا، فاضلاً « [21] .

♦ **سادسًا**: حَسَدُ بعض الرُّواة لبعضهم؛ فممَّن وقع له ذلك أحد أكبر شيوخ الإمام الطبراني الذين أكثر، عنهم واسمه عليُّ بن عبد العزيز بن المَرزُبان البغوي (ت286هـ) ؛ حيث شغلهُ أخوه بأمرٍ ما حسدًا من عند نفسه كي لا يسمعَ من رَوْح بن عُبادة (ت 205هـ) . أسندَ الخطيبُ في جامعه قال: » أخبرنا أبو نُعيم الحافظ، قال: سمعت سليمان بن أحمد الطبراني يقول: سمعت علي بن عبد العزيز يقول: «دخلتُ مع أخي مجلس رَوح بن عُبادة؛ فبعثني أخي في حاجة، إلى قُطْرَبُلِّ حسدًا أنْ أسمع منه شيئا- حتى فَاتني، ولَمْ أسمع منه شيئا « [22] . قلتُ: وقد يُصرَّح بعض الرواة بحسَده مثل حجّاج بن أرطاة (ت 145هـ) ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في جامعه أيضا من طريق علي بن الحسين بن حِبَّان، قال: «وجدتُ في كتاب أبي، بخط يده، قال أبو زكريا- يعني: يحيى بن معين: سمعت حجّاجا يقول: ما طابتْ نفسي أنْ أفيدَ إنسانًا حديثا قطُّ، ولا سَمِع معيَ أحدٌ قطُّ، فأعطيتُهُ « [23] .

♦ **سابعًا**: أن يكونَ الراوي مُفضّلًا للسماعِ من الشيخ دون العَرض عليه؛ فلا يسمع منه لذلك.

إنَّ من العَوارض التي تحول بين الراوي والسّماعَ، أنَّ الشيخ يرى العرضَ عليه هو الأقوى عنده، والراوي إنّما يُفضِّل السماعَ من الشيخ دون العرض، وممن وقع له هذا العارض محمد بن سَلَام البِيْكَندي (ت 227هـ) أحد شيوخ الإمام البخاري؛ حيث لم يرو عن الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) لهذا السَّبب، فمالك- رحمه الله- كان منهجُهُ العَرض، وأنه أقوى من السّماع؛ فقد أسند الخطيب في الكفاية من طريق محمد بن سليمان البخاري الحافظ (غَنْجار) قال: حدَّثنا خلف بن محمد، قال: سمعتُ أبا بكر محمد بن يعقوب البِيْكندي (قال) : سمعت عليَّ بن الحسين يقول: سمعت محمد بن سَلام يقول: أدركتُ مالك بن أنس، فإذا الناس يقرؤون عليه؛ فلم أسمع منه لذلك « [24] . ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب عن غَنجَار في تاريخه أنه ساق كلام البيكندي بإسناده وفي آخره قال: « فلم أسمع منه شيئا لذلك» [25] . وقال الحافظ الذهبي في السير: « رأى مالك بن أنس، ولم يتفق لهُ السماع منه « [26] . قلتُ: وقد يصلُ الأمر بالراوي إذا ما تحدَّى الشيخ وخالفَ طريقته في الراوية -أعني العرض- أنْ ينالَ عقوبةً على جُرأته وتحدِّيه له؛ فقد حصل ذلك مع هشام بن عمّار (ت246هـ) أحد شيوخ البخاري، حينما قصد السماع من الإمام مالك ابن أنس، حكى الإمام الذهبي قال: «قال يعقوب بن إسحاق الهَرَوي: عن صالح بن محمد الحافظ: سمعت هشام بن عمَّار يقول: دخلتُ على مالك، فقلت له: حدِّثني؟ فقال: اقرأْ، فقلتُ: لا. بل حدثني، فقال: اقرأْ، فلما أكثرتُ عليه، قال: يا غلام، تعال اذهب بهذا، فاضربهُ خمسة

عشر، فذهب بي فضربني خمس عشرة دِرَّةً، ثم جاء بي إليه، فقال: قد ضربتُهُ، فقلتُ له: لمَ ظلمتني؟ ضربتني خمس عشرة درة بغير جُرْم، لا أجعلك في حلٍّ، فقال مالك: فما كفارتُه؟ قلتُ: كفارتهُ أن تُحدِّثني بخمسة عشر حديثا. قال: فحدَّثني بخمسة عشر حديثا. فقلتُ له: زِدْ مِن الضرب، وزد في الحديث، فضحكَ مالك، وقال: اذهبْ» [27].

♦ **ثامنا**: تفضيلُ الرَّاوي الاشتغال بلون من العبادة على السَّماع. وممَّنْ حصلَ له ذلكَ من الرواة جَرير بن حازم الأزدي البَصري (ت 170هـ) ؛ حيث آثر الإنشغال في مكة بالطَّواف حولَ الكعبة على السَّماع من أبي الطفيل عامر بن واثلة –رضي الله عنه– (ت 110هـ) ، أسند الخطيب البغداديَ من طريق علي بن المديني قال: سمعت وَهَب بن جرير يروي عن أبيه قال: رأيت أبا الطُّفيل بمكة. فقلتُ له: ما مَنعكَ أنْ تسمع منهُ؟ قال: كان طوافٌ واحدٌ، يا بُنيَّ، أحَبّ إليَّ مِن ذاك» [28].

♦ **تاسعًا**: نهيُ بعض أهل العلم لراوٍ من الرواةِ عن السَّماع مِن شيخ ما لأمر ما.

ومِن ذلك نهي الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن عبد الله بن المديني (ت 234هـ) عن السَّماع من محمد بن عمر الوَاقدي (ت 207هـ) ؛ فقد أسند الخطيب في تاريخه من طريق أحمد بن منصور الرَّمادي قال: قدم علينا علي بن المديني بعد سنة سبع، أو ثمان ومائتين. قال: الواقديُّ قاض علينا. قال الرَّمادي: وكنتُ أطوف مع عليٍّ، على الشيوخ الذينَ يسمعُ منهم، فقلتُ: نريد أَن نسمع من الواقدي– وكان مترويًا في السماع منه، ثم قلت له بعد ذلك. قال: فقد أردتُ أنْ أسمع منه، فكتب إليَّ أحمد بن حنبل فذكر الواقدي، وقال: كيف تَستحلُّ أنْ تَكْتُبَ عن رجُلٍ روى عن معمر حديث نَبهان مكاتبَ أمِّ سلمة، وهذا حديثٌ، يونسُ تفرَّدَ به. قال الرَّمادي: وذكر حديثاً آخر عن معمر منقطعاً ممَّا أنكره أحمد على الواقدي» [29] . قلتُ: إنَّ الإمام أحمد أنكر على الإمام ابن المديني أن يسمعَ من الواقدي؛ بدعوى أنَّ الواقدي ساق حديث نبهان مُكاتب أم سلمة من طريق مَعمر عن الزهري، وإنما هو حديثُ يُعرف به يونس بن يزيد الأيلي تفرّد به عن ابن شهاب الزهري.

وممَّن وقع له النهي عن السماع من بعض الشيوخ أبو الكَرم خَميس بن علي الحَوْزي الواسطي (ت 510هـ) ؛ حيثُ نَهاهُ شيخُهُ أبو المفضّل عن السَّماع من أبي البركات محمد بن الحسن الهاشمي (ت–) ؛ لأنه كان قيِّمًا في الحمَّام في مَبدأ حياته، قال أبو طاهر السَّلفي في سؤالاته لشيخه الحَوزي: « وسألته عن أبي البركات محمد بن الحسن الهاشمي؟ فقال: هذا يُعرف بابن مَلوك، خرج عن واسط وهو صبي، فأقام بمكة، وسمع بها من كَريمة، وغيرها، وأقام بالقدس، وسمع مِن إسماعيل الأسْترابَاذي، ثم قدم واسط– وقد أسنَّ؛ فلازمتُهُ، وعوَّلتُ على أن أسمع منه مغازي الواقدي، فنهاني أبو المفضَّل عنه،

وقال: هذا كان قيِّمًا في الحمَّام في مُبتدئه؛ فَرغِبْتُ عنه « [30] . هذا وقد يصلُ الأمر بالرَّاوي أن يَمنَعَه من السماع بعض ذويه من أهل العلم، على نحو ما وقع لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (ت 535هـ) ؛ حيث منعهُ والده، ولم يتركه يسمعُ من عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده (ت 470هـ) ، نقل الحافظ الذهبي في السير قال: قال السَّمعاني: سألت إسماعيل بن محمد الحافظ عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله؟ فسَكَتَ، وتوقَّفَ، فراجعته فقال: سمع الكثير، وخالف أباه في مسائل، وأعرضَ عنه مشايخُ الوقت، ما تركَنِي أبي أنْ أسمعَ منه، كان أخوهُ خيرًا منه « [31] .

## المطلب الثالث ـ عَوارضُ السَّماع من جهة الشيخ:

لقد تبيّن لي بالبحث العميق، والاستقراء الدقيق، أنّ عوارض السماع من الشيوخ ليست ترجع إلى الراوي فقط بل إنَّ منها ما يَرجع إلى الشيخ نفسه، **وفيما يأتي بيان ذلك**:

♦ **أولا**: تهاونُ الشيخ في أمرِ الصلاة؛ إذ لمَّا كانت الصلاة عمودَ الدين، وأحد أركان الإسلام الخمسة، فقد كانَ أمرُ العناية بها يُعدُّ معيارًا لإقبال الراوي على السماع من شيخ ما، أو عدم ذلك؛ فإذا وجدَ مَن قصده ليسمع منه يُقيمها، أقام حينئذٍ ليسمعَ منه، وإذا تبينَ له تهاونُهُ، وتفريطُه فيها، زَهِدَ حينئذٍ في السماع منه، ورحَل عنه، ومِن نماذج من راعى ذلكَ رُفيع بن مِهران أبو العالية الرِّياحي (ت 90هـ) ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق الربيع بن أنس عن أبي العالية قال: كنتُ أرحلُ إلى الرجل مسيرة أيام؛ لأسمع منه، فأوَّلُ ما أفتقدُ منه صلاتَه، فإنْ أجِدْهُ يُقيمها، أقمتُ، وسمعت منه، وإنْ أجدُهُ يضيِّعُها رجعْتُ، ولم أسمع منه، وقلتُ: هو لغيرِ الصلاة أضْيَعُ « [32] . قلتُ: إنَّ مقتضى كلام أبي العالية أنه لا يروي عمّن يتهاون، ويفرِّطُ في أمرِ الصَّلاة؛ كمن يُؤخرها عن وقتها، أو يؤديها على عَجَل، وليس كلامُهُ في حقِّ من لا يُصلِّي أصلا؛ إذ مَنْ لا يُصلِّي هو عَن العَدَالةِ أبعَدْ، ولا يُسمَعُ منه، ولا كَرَامة.

♦ **ثانيا**: تعسّر الشيخ في الرواية؛ حيث يكون مُقلّا من التحديث، وإذا حدَّث فلا يُحدّث أيَّ أحد، والتعسّر في التحديث منه ما هو محمود المقاصد، ومنه ما ليس كذلك، غيرَ أنّ صنيعَ بعضِ الشيوخ له يُشكِّلُ عارضًا لسماع الرواة منهم؛ فمن الذين فاتهم السماع بسبب عسرة الشيخ الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) ؛ فقد سمع من الشيخ حديثين فقط، وفاته أحاديث أخرى من عُسرة شيخه إبراهيم بن عقيل بن معقل بن منبه الصنعاني (ت– ) ، قال الحافظ المزي في ترجمته: « قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي: إبراهيم بن عَقيل بن مَعقل أبو إبراهيم كان عسرًا يعني: إبراهيم؛ لا يُوصَلُ إليه، فأقمْتُ على بابه ظاهرًا يومًا أو يومين، حتى وصلْتُ إليه، فحدَّثني بحديثين، وكان عنده أحاديث عن جابر، فلم أقدرْ أن

أسمعَها من عُسره، ولم يُحدِّثني بها إسماعيل بن عبد الكريم؛ لأنه كان حيًّا فلم أَسْمَعْها من أحَد» [33] . قلتُ: وممَّن وقع له عارضُ السّماع مطلقا بسبب عُسْرة الشيخ الحافظ أحمد بن عبد الله العَجلي (ت 261هـ) ؛ حيث لم يسمع من حِبّان بن هلال البصري (ت 216هـ) ، قال العَجلي: « حِبَّان بن هلال ثقة، لم أسمع منه شيئا، وكانَ عسرًا « وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى: « وكان قد امتنع من الحديث قبل موته « وقال الذهبي: « كان قد قطعَ الرواية قبل موته بسنواتٍ؛ فلهذا لم يسمع منه البخاري، ولا أبو حاتم» [34] .

قلتُ: إنْ عدم السَّماع، وعسر الشيخ مُقترنان فيما حكاه العجلي، وكأنَّه أرادَ أن يقول: إنَّ عدم سماعي منه سببه عسرتهُ. ويؤكد ذلك ما قاله ابن سعد وما حكاه الذهبي؛ فالعجلي من طبقة البخاري وأبي حاتم، وإدراكهم لحبَّان إنَّما كان في آخر حياته، وهي فترة الامتناع عن التحديث.

هذا وممَّن فاته السَّماع لعارض عسرة الشيخ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)؛ فقد فاته السّماع من عبد الله بن داود الخُرَيْبِيُّ (ت 213هـ)؛ فكان أن احتاجَ إلى شيء من حديثه في جامعه الصحيح؛ فرواه بنزول. قال ابن مَاكولا في ترجمة الخُريبي: « كان عَسرًا في التحديث « [35] ، وقال الإمام الذهبي: « لقيهُ البخاري، ولم يسمع منه، واحتاجَ إليه في الصحيح فروى عن مُسدَّد (يعني: ابن مُسَرْهَد) عنه، وعن الفلاس عنه، وعن نَصر بن علي عنه، وتركَ التحديث تديُّنا؛ إذ رأى طَلبهم له بنيَّة مَدخُولة» [36] . قلتُ: إنَّ مراد الحافظ الذهبي أن يقول: إنَّ عسرة الخُرَيبي حرمتْ البخاري من الرواية عنه بعلوٍّ، وأنه احتاجَ إلى حديثه في الجامع الصحيح فروى عنه بنزول. هذا وقد يَصل الأمر ببعض الرُّواة، أنْ تكون عُسْرةُ شيخه، أحد الأسباب التي تجعله يزهدُ– ولا ينشطُ– في العودة إليه ثانيةً، قال ابن نقطة الحنبلي (629هـ) : في ترجمة شيخه: عبد القادر بن عبد الله الرَّهَاوي (ت 612هـ): «سمعتُ منه بِحَرَّان مجلسًا واحدًا، ولم أعُد إليه؛ لأنه كان له خُلُق، وكان عسرًا في التحديث، لا يُكثر عنه إلا من أقامَ عنده» [37] .

♦ **ثالثا**: مرضُ الشيخ؛ فهذا الأمر يُشكِّلُ عَارضًا يحول دون سماع الراوي من شيخ مَا؛ وممَّن وقع له ذلك الإمام أحمد ابن سليمان الطبراني (ت360هـ) ؛ حيث لم يسمع من عثمان بن خُرَّزَاذ (ت 281هـ) ، وذلك حينَ وصَلَ إليه؛ بسبب مرضه، وإنما روى عنه إجازة، قال الطبراني: «حدثنا عثمان بن خُرَّزَاذ، في كتابه، وقد رأيته؛ دخلتُ إنْطَاكية، فدخلنا عليه، وهو عَليل مَسْبُوت، فلم أسمع منه، وعاش بعد خروجي من إنطاكية ثلاث سنين ونيفًا»[38].

قال ابن منظور: «العليلُ إذا كان مُلْقًى كالنائم؛ يُغَمِّضُ عينيه في أكثر أحواله مَسْبُوتٌ» [39] .

وممَّن وقعَ له عدم السماع لعارض مرض الشيخ ما كان من عبد الله بن محمد النُّفيليّ (ت234هـ)؛ حيث لم يسمع شيئا من زهير بن معاوية الجُعفي (ت 173هـ) بعد إصابته بالفالج؛ لأنَّ هذا المرض يُرخِّي بعض البدن، وهو مظنة التَّغير في الضبط، حكى الكَلاباذي قال: ذكر أبو داود (عن) النُّفيلي قال: مات سنة ثلاث وسبعين ومائة، وكان فُلِج قبل ذلك بسنة ونصف، أو نحوها، ولم أسمع منه شيئا بعدما فُلِجَ « [40] . قلتُ: ويظهر لي أنَّ النفيلي احتاط بعدم السماع من زهير إزاءَ هذا العارض، وقد رجَّح الإمام الذهبي أنَّ الفالج لم يؤثرعلى ضبط زهير فقال: « ضربه الفالج قبل موته بسنة، أو أزيد، ولم يتغيَّر، ولله الحمد» [41] .

♦ **رابعًا**: اختلاطُ الشيخ؛ فإنّه إذا تغيَّر ضبط الشيخ، واختلط عليه أمر الرواية، صارَ ذلكَ عارضًا يحول دون سماع التلامذة منه، ومن الرواة الذين وقع لهم ذلك، حفص بن عمر أبو عمر الحَوضي (ت 225هـ) وذلك حين قصد السَّماع من سعيد بن أبي عَروبة (ت 156هـ) ؛ فقد أسند ابن عدي في الكامل من طريق أبي قَلابة قال: « حدّثنا أبو عمر الحوضي قال: دخلت على ابن أبي عروبة أريدُ أن أسمعَ منه، فسمعتُ منه كلامًا– فسمعته يقول: الأزدُ عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أطْعموني فأبيتُ، ضَرَبوني فبكيتُ، فعلمتُ أنه مُختلطٌ؛ فلم أسمعْ منه» [42] . قلتُ: وممَّن وقع له هذا العارض إبراهيم بن إسحاق الحَرْبِيُّ (ت 285هـ) ، وذلك حين قصد السماع من محمد بن الفضل السَّدُوسِيُّ الملقَّب بعَارم (ت 224هـ) ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في الكفاية من طريق محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي قال: سمعتُ إبراهيم الحربيَّ يقول: جئت عارم بن الفضل فطرحَ لي حصيرًا على الباب، ثم خرج إليَّ فقال: لي مرحبا. إيش كان خَبَرُك؟ ما رأيتك منذ مدة، قال إبراهيم: وما كنت جئته قبل ذلك، فقال لي: قال ابن المبارك:

أيها الطالب علمًا إيت حماد بن زيد
فاستفدْ علما وحلمًا ثمَّ قيِّدْهُ بقيدِ
والقيدُ بقيدِ

قال: وجعل يشير بيده على أُصبعه مرارًا، فعلمتُ أنَّه قد اختلطَ، فتركتهُ، وانصَرَفتُ» [43] .

هذا وممن وقع له أيضًا عارض السماع بسبب اختلاط الشيخ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) ، وذلك حين قصد السَّماع من خَلف بن خليفة الأشجعي (ت 181هـ) ؛ إذ لم يسمع منه لاختلاطه بسبب الفالج الذي أصابه، حكى الحافظ المزي قال: « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه رأيتُ خَلَف بن خليفة– وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلمَّا

وضعهُ صاحٍ يعني: من الكِبَر، فقال له إنسان: يا أبا أحمد حدَّثكم مُحارب بن دثار، وقصَّ الحديث فتكلَّم بكلام خفيٍّ، وجعلتُ لا أفهمُ فتركتُه، ولم أكتب عنه شيئا» [44] .

♦ **خامسًا**: إمساكُ الشيخ عن التحديث؛ لشعوره بتغيُّر مستواه في الرّواية، أي: خشي عدم الضبط؛ فكان التغيُّر عنده يعني: الاختلاط في مبادئه. وهذا العارض من شأنه أنْ يفوِّت على الرواي فرصة السماع من شيخٍ ما، وممن وقع له هذا الحافظ الناقد أبو علي الحسين بن علي النَّيسابوري (ت 349هـ) ، وذلك حين قصدَ السماع من جعفر بن محمد الفِريَابي (ت 301هـ) ؛ حكى الحافظ الذهبي في السير قال: « قال الحافظ أبو علي النيسابوري: دخلتُ بغداد، والفِريَابيُّ حيٌّ– وقد أمسكَ عن التحديث. ودخلنا مَرَّة، ونكتبُ بين يَدَيه، كنا نراهُ حسرةً «. هذا وقد علّق الإمام الذهبي على صنيع الفريابي فقال: « نِعْمَ ما صَنَعَ؛ فإنه أنِسَ من نفسه تغيرًا، فتورَّعَ، وتَرَكَ الرواية» [45] . وقال الحافظ الذهبي في موضع آخر: » قال أبو علي: قدِمْتُ بغداد، فدخلتُ على الفِريابي– وقد قطع الرواية؛ فبكيتُ بين يديه، فمَا حدَّثني، ورأيته حسرةً « [46] . هذا وممَّن وقع له عارض السماع؛ لإمساك الشيخ وامتناعه عن التحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) ، وذلك حين قصد السَّماع من عبد الله بن داود الخُريبي (ت 213هـ) على عُسرته، قال الإمام الذهبي في التذكرة: « كان قد قطع الرواية؛ فلهذا لم يسمع منه البخاري» [47] . وكذا قد واجه هذا العارض كُلًّا من الإمامين البخاري، وأبي حاتم الرازي (ت 277هـ) في السَّماع من أبي حبيب حِبَّان بن هلال الباهلي (ت 216هـ) على عُسرته أيضًا، قال ابن سعد: « كانَ ثقة ثبتا حُجَّة، وكان قد امتنع من الحديث قبلَ موته» [48] . وقال الذهبي: « كان قد قطعَ الرواية قبل موته بسنواتٍ؛ فلهذا لم يسمع منه البخاري، ولا أبو حاتم « [49] .

قلتُ: إنَّ امتناع حبّان عن الحديث قبل موته ليس بمتعارض مع عسرته؛ لأنَّ العُسرة فيها معنى عدم الانبساط بالرواية، والامتناع فيه معنى القطع نهائيا. وإذا كان الذهبيُّ لم يعلل امتناع حبّان على نحو تعليله امتناع الفريابي، فلا ضير؛ لأنَّ الحال واحد، وكبار المحدِّثين كانت منهجيتهم واحدة في الامتناع إذا أنسوا من أنفُسهم تغيُّرًا في جودة الحفظ والضبط.

♦ **سادسًا**: رحيلُ الشيخ، أو مغادرتُهُ للبلدِ الذي يعيش فيه الرَّاوي، وهذا العارضُ كان سببًا لفوات سماع الإمام مالك ابن أنس (ت 179هـ) من بُكير بن عبد الله المَدني (ت 227هـ) ، قال العجلي: « مدني ثقة، ولم يسمع مالكٌ منه، خرَجَ من المدينة قديمًا سكنَ مصر «. قلتُ: إنَّ ممَّا يُعزز أنَّ الخروج لبكير هو عارضُ سماع مالك منه، ما حكاه الحافظ ابن حجر في التهذيب عن الواقدي أنه قال: « كان يكون كثيرًا بالثّغر، وقَلَّ مَنْ يروي عنه من أهل

المدينة « [50] . هذا والمعنى من كلام الواقدي أنَّ بُكير بن عبد الله حين كان يسكن المدينة ابتداءً، وأنه كان قليل التواجد فيها أصلا؛ لأنه كان يُرابط في الثغور، ولهذا قال الواقدي: « وقَلَّ مَنْ يروي عنه من أهل المدينة «، ومالك من أهل المدينة– فكيفَ حين خرج بكير منها إلى مصر غير قاصدٍ العَودةَ إليها.

♦ **سابعًا**: أنْ يكون في الشيخ ما يقدحُ في عدالته، وهذا عارضٌ خطير يحُول دون السَّماع منه، ومن نماذج مَن وقعَ له ذلك الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد السَّمعاني (ت 562هـ) حيث لم يسمع ابتداءً من محمد بن عبد الحميد الأُسْمَنْدي (ت– ) قال السمعاني: «لقيته بسمرقند غير مرة، ولم أسمع منه شيئا من الحديث؛ لأنه كان مُتظاهرًا بشرب الخمر، وسمع ولدي أبو المظفر منه أحاديث، ولمَّا وافى مرو مُنصرفا من الحجاز والحج (والزيارة) سنة ثلاث وخمسين قرأتُ عليه أحاديث بقرية سيِّد على طَرف البريَّة» [51] . قلت: إنَّ عودة السمعاني للرواية عن الأُسْمَنْدي تُحملُ على أنه قد تاب من فعله، والله أعلم.

هذا وممَّن وقع له ما يقدح في عدالة الشيخ، الحافظُ أبو الفضل محمد بن ناصر البغدادي (ت 550هـ) ؛ حيثُ لم يسمع من أبي نصر محمد بن علي المعروف بابن وَدْعَان المَوصلي (ت 494هـ) ؛ لأنه متَّهم بالكذب، فقد نقل ابن الدِّميَاطي عن ابن النجَّار البغدادي (ت 643هـ) في ذيله على تاريخ بغداد أنه قال: » قرأتُ بخط أبي الفضل محمد بن ناصر قال: رأيت القاضي ابن وَدْعَان– لمَّا دخل بغداد، وحدَّث بها، ولم أسمع منه شيئا؛ لأنه كانَ مُتهما بالكذب» [52] . قلت: وممَّن وقع له أيضا ما يقدح في عدالة الشيخ الحافظ أبو حاتم محمد بن حبَّان (ت 354هـ) ؛ ففي ترجمة أبي العباس أحمد بن محمد بن الصَّلت البغدادي (ت–) قال ابن حبان: « يروي عن العراقيين كان يضعُ الحديث عليهم، كان في أيامنا ببغداد باقٍ، فَرَاوَدَني أصحابنا على أن أذهب إليه، فأخذت جزءًا؛ لأسمع منه بعضها، فرأيته حدَّث (ثم ساق له بعضًا من أحاديثه ثم قال:) فعلِمْتُ أنه يضع الحديث؛ فلم أذهب إليه « [53] .

♦ **ثامنًا**: دخولُ الشيخ في بعض أمور السلطان، فهذا الأمر يُعدُّ من العَوارض التي تحول دونَ السّماع من شيخ ما، ومن نماذج مَن وقعَ له ذلك أبو الحَجَّاج خارجةُ بن مُصعَب السَّرخَسي (ت168هـ) ؛ حيث أعرضَ عن السَماع من ابن شهاب الزهري (ت 124هـ) – الذي كان صاحبَ شَرطةٍ لبعض بني مروان؛ فقد أسند ابن حبّان من طريق أحمد ابن عَبْدَوَيه قال: « سمعت خَارجة يقول: قدِمْتُ على الزُّهري، وهو صاحب شرط لبعض بني مروان، قال: فرأيته يركبُ، وفي يده حَرْبة، وبين يديه الناس بأيديهم كَأَفْرَكُوبَات. فقلتُ: قبَّح الله ذا من عالم، فانصرفتُ، فلم أسمع منه، ثم قدمتُ على يونس، فسمعتُ منه عن الزُّهري « [54] . ووقع في آخر رواية ابن عدي في الكامل من ذات الطريق ما لفظه: « ثم نَدِمْتُ، فقدِمْتُ على يونس، فسمعتُ منه عن الزهري « [55] . قلت: ومِن الذين وقع لهم عارضُ دخول الشيخ في بعض

أمور السلطان؛ أبو كريب محمد بن العلاء بن كُريب (ت 248هـ) ، وذلك في عدم سماعه من يحيى بن حمزة بن واقد الدمشقي (ت 183هـ) – الذي صار قاضيا للعباسيين؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في تاريخه إلى أبي كُريب أنه قال: « رأيتُ يحيى بن حمزة، وعليه سواد القضاء؛ فلم أسمع منه » [56] ، ووقع عند الحافظ الذهبي في السير كلام أبي كريب بلفظ: « أتيتُ يحيى بن حمزة، فوجدتُ عليه سَوادَ القضاء، فلمْ أسْمعْ منهُ » [57] .

♦ **تاسعًا**: موتُ الشيخ قبل أنْ يتهيأ للتلميذ أنْ يسمعَ منه. فهذا الأمر يقطع على التلميذ طريق السماع من شيخ ما بصورة نهائية، وممَّن وقع له ذلك أبو حاتم الرازي في عدم سماعه من حُميد بن مَسعدة بن المبارك البصري (ت 244هـ) ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعت أبي يقول: كتبتُ بعض حديثه؛ لأسمعَ منه سنة نيفٍ وأربعين ومائتين، فلمَّا قَدِمْتُ البصرة، كان قد مَات» [58] . هذا وممَّن وقع له هذا العارض خالد بن نزار الأيْلي، وذلك حين قصدَ السماع من عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج (ت 150هـ) ؛ فقد أسند الخطيب في كتابه الرحلة في طلب الحديث من طريق هارون بن سعيد عن خالد بن نَزار (ت 222هـ) قال: خرجتُ سنة خمسين ومائة بكُتب ابن جريج لأوافيهُ فوجدتهُ قد ماتَ» [59] . حكى الذهبي في التذكرة قال: « وقال مؤمِّل بن إسماعيل: مات قبل الموسم سنة خمسين ومائة» [60] . قلتُ: وقد يصل الحال بالراوي أن يبكي ويلطِمَ على رأسه؛ لكونه فاته السماع بموت شيخ ما، وذلك مثلما حصل مع أبي سعد أحمد بن محمد المعروف بابن البغدادي (ت 540هـ) ، وذلك حين قصدَ السماع من أبي نصر محمد بن محمد الزَّينبي (ت 479هـ) حكى الحافظ الذهبي قال: قال السَّمعانيّ: وسمعت إسماعيل الحافظ بأصبهان يقول: رحل أبو سعد البغداديُّ إلى أبي نصْرٍ الزَّينبيِّ، فدخل بغداد، ولم يلحَقْه، فحين أُخبر بموته خرَّق ثوبه، ولطمَ، وجعل يقول: مِنْ أين لي عليّ بن الجعد، عن شعبة؟» [61] . قلتُ: إنَّ قول أبي سعد بن البغدادي: « مِنْ أين لي عليُّ ابن الجعد، عن شعبة « يقصد أنَّه بموت الزّينبي فاته أنْ يسمعَ منه بسنده أحاديث مسند علي بن الجعد الجَوهري (ت230هـ) عن أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج فهو من أبرز تلامذته، وأرْوَاهم عنه؛ فقد أسند الخطيب في تاريخه من طريق الحسين بن إسماعيل الفارسي قال: سألت عَبدُوس بن عبد الله بن محمد بن مالك بن هانئ النيسابوري عن حال علي بن الجَعد؟ فقال: ما أعلمُ أني لقيتُ أحفظ منه... وكان عند علي بن الجعد عن شعبة نحوٌ من ألفٍ ومائتي حديث» [62] . هذا وممَّن وقع له عارض عدم السماع بسبب موت الشيخ، الحافظ أحمد بن عبد الله العَجلي الكوفي (ت 261هـ) ، وذلك حين قصد السماع من الحافظ أبي داود الطيالسي (ت 204هـ) قال العجلي: « سليمان بن داود أبو داود الطيالسي بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، رحلتُ إليه؛ فأصبْته مات قبل قُدومي بيوم» [63] .

♦ **عاشرًا**: أن يكون معتقدُ الشيخ ومذهبه باطلا أو فاسدًا. فإنَّ معتقد شيخ ما، ومذهبه إذا كان باطلا أو فاسدًا يشكل عارضًا شديدًا قد يحول دون سماع الراوي منه، بلْ لقد بلغَ الأمر ببعض الرواة أن يَطلب من الشيخ الذي عنده مثل ذلك أن لا يذكر على مسامعه شيئا ممَّا يذهب إليه خشية أن يضيق صدر الراوي بذلك فيزهد في السماع منه، وممن صنع ذك يزيد بن هارون (ت206هـ) في سماعه من حُريز بن عثمان الحمصي (ت 163هـ) وكان فيه نَصْبٌ؛ فقد أسند العُقيلي قال: « حدثنا محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) قال: حدثنا الحسن بن علي (يعني: الحُلواني) قال: قلتُ ليزيد بن هارون: سمعتَ من حُريز بن عثمان شيئا تنكره عليه من هذا الباب؟ فقال: إني سألته أن لا يذكر لي شيئا من هذا؛ مخافةَ أن أسمعَ منه شيئا يُضَيِّقُ عليَّ الرواية عنه، قال (يعني: يزيد بن هارون) : فأشدُّ شيء سمعتُهُ يقول: لنا أميرٌ، ولكم أميرٌ. يعني: لنا معاوية، ولكم علي، فقلتُ (القائل هو: الحسن بن علي) ليزيد: فقد آثرنا على نفسه، فقال: نعم» [64] . قلتُ: إنَّ قول الحسن الحُلواني في حُريز: « فقد آثرنا على نفسه» وتصديق يزيد بن هارون لقوله معناه: أن حُريز لم يجهر ببدعته في النَّصْبِ حتى لا يَحرمَ يزيد مِنَ السَّماع منه. هذا وممَّن وقع له عارضُ السماع لعلَّة بطلان مذهب شيخ ما وفساده، الحافظ يزيد بن هارون الذي تقدّم ذكره آنفًا؛ حيث لم يسمع من سهل بن أبي الصَّلت السَّراج البصري (ت–) ؛ لكونه يتبنى فكر ومذهب المعتزلة، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وجدتُ في كتاب أبي بخط يده قال: قال يزيد بن هارون: كان سهلُ بن أبي الصَّلت معتزليا، وكنت أصلي معه في المسجد، ولا أسمعُ منه، وكنتُ أعرفُ ذاكَ فيه « [65] .

هذا وقد يكون عارضُ السماع لدى الراوي أنَّ شيخ ما– على وثاقته يميل إلى التحديث بالأحاديث التي يَميل إليها أصحاب مذهب فاسد؛ فيُعرضُ الراوي حينئذ عن السماع منه احتياطًا، وممّن وقع له ذلك تلميذُ الحافظ الدَّارقطني الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البُرقاني (ت 425هـ) حيث لم يسمع من المُعَافى بن زكريا النَّهْرَواني (ت 390هـ) ، قال الخطيب البغدادي: « سألتُ البُرقاني عن المُعَافى؟ فقال: كان أعلمَ الناس. قلت: وكيفَ حاله في الحديث؟ فقال: لا أعرف حاله... قال البُرقاني: لكن كان كثيرَ الرواية للأحاديث التي يميل إليها الشيعة. (قال الخطيب) : سألت البُرقاني عنه مرة أخرى؟ فقال: ثقة، ولم أسمعْ منه شيئاً» [66] .

♦ **حادي عشر**: أنْ يجدَ التلميذُ حول الشيخ تلامذة ليسوا بالأقوياء في الرواية، ومن نماذج ما وقفتُ عليه في ذلك ما كان من أيوب بن أبي تَميمة كَيسانَ السُّختياني (ت131هـ) حيث أعرضَ عن السماع من طاووس بن كيسان اليَماني (ت 106هـ) ؛ لأنَّ كُلًّا من عبدِ الكريم بن أبي المُخَارق (ت127هـ) ، وليثِ بن أبي سُليم (ت 148هـ) كانا يَحضرانِ

مَجلسه؛ فالأولُ: ليس بثقة عند أغلبِ أهل الشأن [67] ، والثاني: قد اختلطَ ولم يتميَّز حديثه [68] ، قال العُقيلي: « حدثنا الحُميديِ حدثنا سفيان قال: قلتُ لأيوب: يا أبا بكر، مالكَ لَمْ تُكْثر عن طاووس؟ قال: أتيتُه لأسمعَ منه، فرأيتُه بين ثقيلين؛ عبدِ الكريم أبي أميَة، وليث بن أبي سليم؛ فذهبتُ وتركتُه «. ووقع في رواية أخرى عند العقيلي أنه قال: « حدثنا بشر بن موسى حدثنا الحميدي قال: سمعتُ سفيان يقول: قلتُ لأيوب: يا أبا بكر مالك لم تكتب عن طاووس؟ ... « وأسند العقيلي من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: قلت لأيوب: كيف لم تكثر عن طاووس؟ قال: وجدته بين ثقيلين عبد الكريم أبو أمية، وليث بن أبي سليم» [69] ووقع عند ابن عبد البر القرطبي بإسناده من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: قلت: لأيوب كيف لم تسمع من طاووس؟ قال: أتيته، فإذا قد اكتنفه ثقيلان؛ ليث بن أبي سُليم، وعبد الكريم بن أبي المخارق؛ فتركتُه « [70] . قلتُ: إنَّ الذي يظهرُ لي –**والله أعلم**– أنَّ أيوبَ السُّختياني زهدَ في السماع من طاووس حدَّ الإقلال عنه؛ زجرًا لعبد الكريم بن أبي أمية، والليث بن أبي سُليم؛ إذ الأول: كما تقدَّم ليس بثقة، والثاني: مضطرب الحديث، ولو حضر أيوب مجالس طاووس بمعيتهما لكان ذلكَ يقوّي حالهما، حيثُ سيعطيهما فرصة ليقرنا اسميهما به حين يُحدّثان فيقولا: «سمعنا من طاووس، وأيوب حاضر.. » أو نحو ذلك. ولا تخفى قيمة ذلك في تقوية حال الرَّاوي، **والله** الموفِّق.

♦ **ثاني عشر**: عدم عُدول الشيخ عن الخطأ الذي وقع منه؛ إذ الأصلُ في المحدِّث أنْ يرجعَ عن خطئه إذا روجعَ، وتبينَ له وجه الصواب فيما أخطأ فيه، فإنْ رجع رضي أهل الشأن منه ذلك، وإلا كان ذلك قادحا في عدالته، وسقطَ الاحتجاجُ به، وتركُوه، وزهدوا في السماع والرواية عنه، قال حمزة السهمي في سؤالاته للحافظ الدارقطني: « سألته عمَّن يكون كثير الخطأ؟ قال: إنْ نبَّهوه عليه، ورجع عنه فلا يَسقُط، وإن لم يرجع سقطَ « [71] . قلتُ: إنَّ ممَّن حصل له هذا العارض كلٌّ من أبي حاتم الرازي (ت 277هـ) ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ) وذلك في تركهما الرواية عن سفيان بن وكيع بن الجرَّاح الروَّاسي (ت 247هـ) ؛ فقد أسند الخطيب في الكفاية من طريق أحمد بن الحسن الأصبهاني عن ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلتُ الكوفة، فحضَرَني أصحابُ الحديث، وقد تعلَّقوا بورَّاق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدتَ علينا شيخنا، وابنَ شيخنا، قال: فبعثتُ إلى سفيانَ بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورَّاقُه؛ يرجعُ عنها، فلمْ يرجِع عنها، فتركتُه» [72] . هذا ويظهرُ لي أنَّ أبا حاتم راجعه مرّة ثانية فحاوره مباشرةً، وأسدى له النُّصح في أنْ ينحِّي ورَّاقهُ، وأنْ يقتصرَ على التحديث من الأصول فقط، لكنَّه لم يستمع لنُصح أبي حاتم [73] . وأمَّا حال ابن خزيمة مع ابن وكيع فقد سُئل عن تركه الرواية عنه فقال: «... وأما سفيان بن وكيع؛ فإنَّ ورَّاقه أدخلَ عليه أحاديث فرواها، وكلَّمناه فيها، فلم يرجِع عنها، فاستخرتُ **الله**، وتركتُ

الرواية عنه» [74] . هذا وقد يكونُ الشيخُ ذا منصبٍ يحول دون مراجعته بالخطأ استحياءً منه لمنصبه؛ فحينئذٍ يُزهد في السماع منه مثلما حصل لأبي حاتم الرازي (ت 277هـ) بقُزوين مع قاضيها داود بن إبراهيم (ت 214هـ) قال الخليلي في الإرشاد: « أخبرنا علي بن عمر الفقيه، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلت قزوين سنة ثلاث عشرة ومائتين مع خالي محمد بن يزيد، وداودُ العقيلي قاضيها، فدخلنا عليه، فدفع إلينا مشرسًا فيه مسند أبي بكر، فأول حديث رأيته فيه حدثنا شعبة، عن أبي التياح، عن المغيرة بن سُبيع، عن أبي بكر الصديق، قال: قال النبي: « يخرجُ الدجال من أرض يقالُ لها خراسان، يتبعه أقوامٌ كأنَّ وجوهَهُم المجَان المُطرَّقة « فقلت: ليس هذا من حديث شعبة، عن أبي التياح، وإنَّما هو من حديث سعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن شَوذب، عن أبي التياح، فقلتُ لخالي: لا أكتب عنه إلَّا أنْ يرجع عن هذا، فقال خالي: أستحي أن أقول؛ فخرجتُ، ولم أسمع منه شيئا « [75] . وأسند ابن أبي حاتم قال: «سمعت أبي يقول: داود بن إبراهيم هذا متروك الحديث، كان يكذب؛ قدمتُ قُزوين مع خالي فحمل إليَّ خالي مسنده، فنظرتُ في أول مسند أبي بكر– رضي الله عنه– فإذا حديثٌ كذبٌ عن شعبة فتركتهُ، وجهد بي خالي أن أكتب منه شيئا، فلم تُطاوعني نفسي، ورَددتُ الكُتُب عليه « [76] . قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم عن داود بن إبراهيم: « كان يكذبُ « معناه أنه كان يخطأُ دلَّ على ذلك قول أبي حاتم لخاله في الرواية الأولى: « لا أكتب عنه، إلَّا أنْ يرجعَ عن هذا». ولكنَّ خاله استحى أنْ يُراجِعَ داودَ لمنصبه؛ فقد كان حينئذٍ قاضيًا.

♦ **ثالث عشر**: أنْ يجدَ الراوي في الشيخ شيئًا من خَوارم المروءة، أو يَرى منه ما يُشعر بالخَرَف؛ فالمُروءة في حقِّ الراوي أو المروي عنه (الشيخ) بحسب ما يظهر لي من صَنيع المحدّثين تعني: الالتزام بالعادات، والأعراف الصالحة السائدة في زمن كُلٍّ منهما، وعَدم الخروج عليها، ولا تدخل فيها الأمور المحرّمة الظاهرة لأنها داخلة في شرط التقوى، والمروءة هي أحد شروط العدالة؛ فإذا انتابها خللٌ عند أيٍّ منهما، كان ذلكَ قادحا في عدالته. وفي هذا المقام إذا اختلَّت في حقِّ شيخ ما، أصبحتْ حينئذٍ عارضًا يحولُ بينَ الراوي وسماعه من ذلك الشيخ، ومن نماذج ذلك ما وقع لأبي المُليح الحَسن بن عمر الرَّقِّي (ت 181هـ) في عدم سماعه من حماد بن أبي سُليمان (ت 120هـ) ؛ لأنه كان يرتدي مِلحفةً مُعصفَرة حَمراء، وكان قد خضَّبَ لحيتهُ بالسَّواد، أسندَ العُقيلي قال: حدثنا أحمد بن علي الأبَّار قال: حدثنا عبيد بن هشام، حدثنا أبو المُليح قال: قَدمَ علينا حماد بن أبي سليمان، فنزل واسط الرقَّة، فخَرَجتُ إليه؛ لأسمع منه قال: فإذا عليه ملْحفة مُعصفرةٌ حمراءُ، وإذا لحيته قد خضَّبَها بالسَّواد قال: فرجَعتُ، ولم أسمع منهُ» [77] . قلتُ: إنَّ إخبار أبي المُليح عن صنيع ابن أبي سليمان المتمثل في لُبسه مِلحفةً مُعصفرةً حَمراءَ، وتخضيب لحيته بالسَّواد

فيه دلالة واضحة على أنَّ أبا المُليح كان يعدُّ ذلكَ مما يقدح في معاني المروءة عنده، ولهذا رجع أبو المُليح ولم يسمع منه. ومن الأمثلة أيضًا على عدم السماع من الشيخ لخارم في المروءة عندهُ، موقف أحمد بن بشير المَخزومي الكوفي (ت197هـ) ؛ حيث لم يسمعْ من بَهزِ بن حكيم البَصري (توفي قبل 150هـ) ؛ لأنه وجده يلعَبُ بالشَّطرنج، أسند ابن عدي من طريق يحيى بن سليمان الجعفي حدثنا أحمد بن بشير قال: أتيتُ البصرة في طلب الحديث، فأتيتُ بهزَ بن حكيم فوجدته مع قوم يلعبُ بالشطرنج» ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب كلام ابن بشير، وفي آخره « فتركته ولم أسمع منه» [78] . وأمَّا أنَّ الراوي قد يرى من الشيخ تصرفًا يشعره بخَرَفه فلا يسمع منه لذلك، فمثاله ما وقعَ لجرير بن عبد الحميد الضَّبّي الكوفي (ت 188هـ) ، وذلك في عدم سَماعه من سِماك بن حَرْب الذُّهليِّ الكوفي (ت123هـ) لرؤيته إياهُ يبول قائما، أسند العُقيلي من طريق يحيى بن المُغيرة قال: حدثنا جرير قال: أتيت سِماك بن حَرب فوجدتُه يبولُ قائما فتركتُه، ولم أسمع منه وفي رواية أسندها ابن عدي من طريق عثمان بن أبي شيبة (قال) : حدثنا جَرير قال: أتيتُ سماك بن حرب، فرأيته يبول قائما، فرجعتُ، ولم أسأله عن شيء؛ قلتُ: قد خَرَف « [79] . قلتُ: إنَّ صنيع سِماك بن حرب من البول قائما لا يلزم منه القول بخَرفه؛ إذ لعله فعل ذلكَ بسبب عُذرٍ، فقد ثبتَ فيما رواه الشيخان من حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– أنَّ النبيَّ قد بال قائمًا [80] . هذا وممَّا يجدر التنبيه عليه أنَّ عارض خوارم المروءة المتصلَ بالعدالة، لم أعرض له في البند (سابعًا) ، وإنَّما أفردتُه هنا، تنويها به، وإبرازًا له من جهة، وكذا لأنَّ المَقام هناك مُتعلقٌ بمَن وقع في دائرة الكذب في الرواية؛ إذ الكذب كما هو معلوم أشدُّ من خوارم المروءة.

♦ **رابع عشر**: رفضُ الشيخ إعادةَ التحديث لمَن تأخَّر عن مجلسه. وممَّن وقع له عدمُ السَّماع بسببِ هذا العارض أبو حاتم الرَّازي (ت 277هـ) ؛ حيثُ لم يسمع من الحسين بن محمد المَرُوْذِي البغدادي التَّميمي المُعَلِّم (ت 213هـ) ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعتُ أبي يقول: .. أتَيتُهُ مرارًا، بعد فراغه مِنْ تفسير شَيبان (يعني: ابن عبد الرحمن النَّحوي) ، وسألتهُ أنْ يُعيدَ عليَّ بعض المجلس؟ فقال: بَكِّرْ بَكِّر، ولمْ أسمعْ منه شيئا» [81] . قلتُ: يظهرُ لي أنَّ هذا الصنيعَ مِن الشيخ أمرٌ منهجيٌ فيه حزم، غايتهُ تنشيط الطلبة للمجيء مبكِّرينَ إلى مجلس العلم، ويبدو أنَّ هَذا الأمر كان يفعله غير واحد من الشيوخ؛ فقد أسند السَّمعاني في كتابه أدب الإملاء والاستملاء من طريق محمد بن جرير بن عبد الرحمن الفَرْغَاني (قال) : كنَّا نسمعُ الحديث من عبد الصمد بن الفَضل ببَلْخ، وكان الباب مُغلقا دُوننا، فجاءَ إنسان، فقرَعَ البابَ، وأعنفَ في القرع والدقِّ، فقال عبدُ الصمد لواحد منا: قمْ فانظر، إنْ كان هذا مِن أصحاب الرأي فافتح له البابَ، وإنْ كان من أصحاب الحديث فلا تفتح له، فقال له بعضهم:

أليس صاحب الحديث أولى أن يُفتح له الباب؟ فقال: لا. أصحاب الرأي أولى؛ لأنَّ هذا عملُ أصحاب الحديث فلِمَ لَمْ يبكِّر- وليس هو عملُ أصحاب الرأيِّ فيُعذَرُونَ؟!» [82].

♦ **خامس عشر**: إكثارُ الشيخ من روايات الغرائب والمَناكير؛ فهذا العارضُ مِنْ شأنه أنْ يُزهِّدَ الرُّوَاةَ فيه، بحيثُ لا يَنشطُونَ للسَّماع منه، وممَّن حصل له هذا أبو حاتم الرازي، وذلك في عدم سَماعه من عمرو بن عثمان بن سَيَّار الكِلابيِّ (ت 217هـ أو 219هـ) قال ابن أبي حاتم الرَازي: سألتُ أبي، عن عمرو بن عثمان الكِلابيِّ؟ فقال: يتكلمون فيه، كان شيخا أعمى بالرقَّة يُحدِّث الناس من حفظه بأحاديث مُنكرة، لا يصيِّبونَهُ في كُتُبه، أدركْتُهُ ولم أسْمعْ منه، ورأيتُ من أصحابنا- من أهل العلم مَنْ قد كتبَ عامَّةَ كُتُبه لا يرضاه، وليس عندهم بذلك « [83] . ومن الشيوخ الذين وقعَ العزوف عن الرواية عنهم بسبب إكثارهم من رواية الغرائب والمناكير محمد بن يونس الكُديمي (ت 286هـ) قال الخطيب البغدادي: « لم يزل الكُدَيْمي معروفًا عندَ أهل العلم بالحفظ، مَشهورًا بالطَّلب، مُقدَّمًا في الحديث، حتى أكثرَ من روايات الغرائب والمناكير؛ فتوقَّفَ إذ ذاكَ بعضُ الناس عنه، ولم ينشطوا للسَّماع منه « [84] .

## المطلب الرابع ـ عَوارضُ السَّماع من جهة المروي:

يُعَدُّ المَرويُّ محورًا أسَاسًا في عَملية الرِّوَاية بين الراوي والشيخ، وعليه فقد يكونُ عارضُ السَّماع عندَ راوٍ من الرُّواة أمرًا يتعلقُ بحال المروي **وفيما يأتي بيانُ أحوال ذلكَ**:

♦ **أولا**: أنْ لا يكونَ عند الشيخ أصلٌ صحيح لِمَا يَقصد الراوي أخذه؛ ومن ذلك ما حَصَلَ لأبي الحسن علي بن محمد ابن أحمد بن لؤلؤ الورَّاق (ت 377هـ) حين قصد سماع الموطأ من إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي (ت 325هـ) عن أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهري (ت 242هـ) عن مالك، باعتبار أنَّ إبراهيم هذا كما قال الحافظ الذهبي: هو « آخر مَنْ روى في الدنيا عن أبي مصعب الموطأ « [85] . قال حمزة بن يوسف السَّهمي: « رحلتُ إلى سامراء إلى إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي على أن أسمع الموطأ، فلم أرَ له أصلا صحيحًا، فتركتُ، وخرجتُ، ولم أسمع» [86] .

ويلحقُ بهذا أنْ يتلاعب الشيخ بما معه من أصول على سبيل التدليس منه، فلا يَسمَعُ الراوي حينئذٍ منه، ومن أمثلة ذلك عدم سماع الوزير الفَضل بن جعفر (ت 327هـ) والدُ الوزير أبي الفضل جعفر بن الفضل من أبي بكر الواسطي الباغَنديِّ (ت 312هـ) لتدليس الباغندي أصوله التي يروي منها، قال حمزة السهمي في سؤالاته للدارقطني: « سألتُ أبا الحسن علي بن عمر الحافظ عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي؟ فحكى عن الوزير

أبي الفضل بن حَنْزَابة حكاية، قال حمزة بن يوسف (يعني: السَّهمي) : ثم دخلتُ مصر، وسألتُ الوزير أبا الفضل جعفر بن الفضل عن الباغندي هذا؟ وحكيت له ما كنتُ سمعت من الدارقطني، فقال لي الوزير: لحقتُ الباغندي محمد بن محمد بن سليمان، وأنا ابن خمس سنين، ولم أكنْ سمعت منه شيئا، وكان للوزير الماضي حجرتان إحداهما للباغندي؛ يجيئه يوما، ويقرأ له، والأُخرى لليَزيدِي، قال أبو الفضل: سمعتُ أبي يقول: كنت يوما مع الباغندي، في الحجرة، يقرأ لي كتبَ أبي بكر بن أبي شيبة، فقام الباغندي إلى الطهارة، فمددتُ يدي إلى جزء من حديث أبي بكر بن أبي شيبة، فإذا على ظهره مكتوب: مُرَبَّع (و) الباقي محكوك، فرجع الباغندي، ورأى الجزء في يدي؛ فتغير وجهه، وسألته فقال: أيش هذا مربَّع؟ ولم أفطنْ له؛ لأني أوَّل ما كنتُ دخلتُ في كتابة الحديث، ثم سألتُ عنه؟ فإذا الكتاب لمحمد بن إبراهيم مُربَّع؛ سمع من أبي بكر بن أبي شيبة فحكَّ محمد بن إبراهيم، وبقي مُربَّع، فبردَ على قلبي، ولم أخرّجْ عنه شيئا» [87] .

♦ **ثانيا**: أن يكون أصلُ الشيخ مرويًّا بطرق موضوعة. ومن نماذج من وقع لهم هذا العارض من الرواة أبو بكر محمد ابن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نُقطة (ت 629هـ) ، وذلكَ حين قصد سماع الجامع الصحيح لمسلم، من عبد الواحد بن إسماعيل بن إبراهيم الكتَّاني العسقلاني (توفي بعد 600هـ) ، قال ابن نقطة في ترجمة عبد الواحد: « شيخٌ رأيته بمكة، ولم أسمع منه شيئا؛ روى صحيحَ مسلم بطرق موضوعة لا أصل لها البتَّة، وسمعَ عليه بمكة، وكتب بها الأثبات، وتفرَّق بها الناسُ في البلاد... » [88] ثم ساقَ الطُّرُق وبيَّن وجوه بُطلانها. وعلّق الحافظ الذهبي على أحد الطرق الموضوعة التي روى بها عبد الواحد صحيح مسلم فقال: « هذا الإسناد ذكْرهُ فضيحةٌ، وتعزيزٌ لراويه » [89] . قلتُ: إن هذا الذي حكاه ابن نقطة لا يطعن في صحة الجامع الصحيح للإمام مسلم؛ فإنَّ نسخه ثابتة بطرق مشهورة، وأسانيد صحيحة.

♦ **ثالثا**: عدمُ اصطحابِ الشيخ أصولَه معه حين يلقَاهُ الرَّاوي. وقد وقعَ هذا العارض لأبي سعد السَّمعاني مع الشيخ أبي سعد مسعودِ بن المُظفَّر القاينيُّ (ت ما بين عامي 545هـ– و550هـ) ، قال السمعاني في كتابه التحبير مترجما له: « ولد بمَرو، ونشأ وسكن سارية مازنْدَران، تفقه بمرو، وكان فاضلا، ظريفَ الجُملة والتفصيل، ولمَّا دخلتُ ساريةَ، صادفتُهُ بها، ولم يتفق أنْ سمعت منه شيئا من الحديث؛ لأنَّ أصولَه لم تكنْ معه » [90] . هذا وتبرز قيمة اصطحاب الأصول من قِبل الشيخ في أنها تكفل سلامة الأداء منه في التحديث، وغيابُها عنه لحظة التحديث مظنَّةُ الوقوع في الخطأ، مثلما حصل لمعمر بن راشد الصنعاني (ت 160هـ) حين قدم البصرة وحدّث من حفظه ولم يكن معه كتبه فأخطأ، قال الإمام

الذهبي: « ومع كون معمر ثقةً ثبتا، فله أوهام، لا سيما لما قدِم البصرة لزيارة أمه؛ فإنه لم يكن معه كتبه؛ فحدَّث عن حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام (يعني: الدَّستوائي) وعبدُ الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم » [91].

♦ **رابعًا**: عدمُ صيانة الشيخ كتبه عن عَبثِ العابثين. وممَّن كان حاله من الشيوخ كذلك سفيان بن وكيع بن الجراح (ت 247هـ) ، قال ابن ابي حاتم: « سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة، فقالوا: بلغنا أنك تختلفُ إلى مشايخ الكوفة، تكتب عنهم، وتركتَ سفيان بن وكيع. أمَا كنتَ ترعى له في أبيه؟ فقلتُ لهمْ: إنِّي أُوجِّبُ له، وأحبُ أنْ تجري أُمورهُ على السَّتر، وله ورَّاق قد أفسدَ حَديثهُ. قالوا: فنحنُ نقول له: أن يُبعدَ الورَّاق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلتُ له: إن حقَّك واجب علينا في شيخك، وفي نفسك؛ فلو صُنتَ نفسكَ، وكنتَ تقتصرُ على كتب أبيك، لكانت الرِّحلة إليكَ في ذلك، فكيف وقد سمعتَ؟ قال: ما الذي يُنْقَم عليَّ؟ فقلتُ: قد أدخلَ ورَّاقُكَ في حديثك ما ليس من حديثك. فقال فكيف السبيل في ذلك؟ قلتُ ترمي بالمخرَّجَات، وتقتصرُ على الأُصول، ولا تقرأُ إلا من أُصولك، وتنحِّي هذا الورَّاق عن نفسك، وتدعو بابن كَرَامَة، وتوليه أصولك، فإنه يُوثق به. فقال، مقبول منك. وبلغني أنَّ ورَّاقه كان قد أدخلوه بيتا يتسع علينا، فما فعل شيئا ممَّا قاله، فبطلَ الشيخ، وكان يُحدِّث بتلك الأحاديث التي قد أُدخِلَتْ بينَ حَديثه » [92].

## المطلب الخامس ـ أثر عَوارضِ السَّماع على واقع الرواية إيجابًا وسلبًا:

لقد تركتْ عَوارضُ السّماع آثارًا على واقع الرواية عند المحدِّثين منها الإيجابيُّ، ومنها السلبي **وفيما يأتي بيان ذلك**:

♦ **أولا: الآثارُ الإيجابية لعوارضِ السماعِ على واقع الرواية.**

**فمن أبرز تلك الآثار:**

▪ إبرازُ عَظيم ديانة وورَع الشيخ وحرصه على سلامة مسيرته في التحديث. ويظهر هذا الأثرُ في عَارضِ إمسَاك الشيخ عن التحديث لشعوره بتغيُّر مستواهُ في التحديث، مثلما حصلَ لجعفر بن محمد الفِريَابي (ت 301هـ) وقد علّق الإمام الذهبي على صنيعه فقال: « نِعْمَ ما صَنَعَ؛ فإنه أنسَ من نفسه تغيرًا، فتورَّعَ، وتركَ الرواية» [93]. وقال الإمام النووي فيما يلزم الشيخ مراعاته من الآداب عند التحديث: » ينبغي أنْ يُمسك عن التحديث، إذا خشي التخليطَ بِهَرَم، أو خَرَف، أو عمىً، ويَختلفُ ذلك باختلاف الناس « [94].

▪ الحثُّ على تنشيط الرواة من أهل الحديث على التبكير لمجلسِ التحديث قبل غيرهم.

ومنْ العوارض التي يظهر بها هذا الأثر، رفضُ الشيخ إعادةَ التحديث لمَن تأخّر عن مجلسه، وذلكَ مثلمَا كانَ يصنعُ الحسين بن محمد المَرُوْذي البغدادي التَّميمي المُعلِّم (ت 213هـ) وقد سأله أبو حاتم الرازي أنْ يُعيد عليه بعضَ المَجلسِ الذي فاته من تفسير شَيبان النَّحوي فقال له: « بَكِّرْ، بَكِّر « [95] . وكذا كان يفعل هذا الأمر عبد الصمد بن الفضل البَلخي (ت 282أو283هـ) ؛ حيث كان يقول لبعض من عنده في المجلس إذا قَرع أحدهم بابَ مجلسه بعدما أُغلقَ: « قمْ فانظر، إن كان هذا من أصحاب الرأي فافتح له الباب، وإنْ كان من أصحاب الحديث فلا تفتح له، فقال له بعضهم: أليسَ صاحب الحديث أولى أن يُفتح له الباب؟ فقال: لا. أصحاب الرأي أولى؛ لأن هذا عملُ أصحاب الحديث فلمَ لَمْ يبكِّر- وليس هو عملُ أصحاب الرأيِّ فيُعذَرونَ؟! « [96] . وقال العجلوني في كشف الخفاء تعليقا على قيمة التبكير في حق طالب العلم: « العقلُ بُكْرَةَ النَّهارِ، يكونُ أكملَ منه وأحسنَ تصرُّفًا منه في آخره، ومِن ثَمَّ ينبغي التبكيرُ لطلب العلم، ونحوهِ من المَهمَّات « [97] .

- إهدار رواية المتهاون في أحد أمور الدين، أوالعدَالة، أوالضبط، أو البدعة، على سبيل الزّجر والتأديب. ويظهر هذا الأثر في عارض السماع من الشيخ المُتهاون في أمرِ الصلاة، وقد ثبتَ عن أبي العالية الرّياحي (ت 90هـ) أنه قال: كنتُ أرحل إلى الرجل مسيرة أيام؛ لأسمع منه، فأوَّل ما أفتقدُ منه صلاتَه، فإن أجِدْهُ يُقيمها، أقمتُ، وسمعت منه، وإنْ أجدُهُ يضيُّعُها رجعْتُ، ولم أسمع منه، وقلتُ: هو لغير الصلاة أضيعُ « [98] . ومن العوارض التي يتحقق بها هذا الأثر عدم السماع ممَّن كان يشرب الخمر مثلما وقع لأبي سعد السمعاني (ت 562هـ) حيث لم يسمع ابتداءً من محمد بن عبد الحميد الأُسْمَنْدي (ت- ) فقال: «لقيته بسمرقند غير مرة، ولم أسمع منه شيئا من الحديث؛ لأنه كان متظاهرًا بشرب الخمر « [99] . قلتُ: ثمَّ سمعَ منه بعدُ فكأنه تاب عن فعله. ومن العوارض التي تنضوي تحت هذا الأثر ترك السماع ممن هو متهم بالكذب أو يضع الحديث ومن نماذج ذلك ترك أبي الفضل محمد بن ناصر البغدادي (ت 550هـ) للسماع من ابن وَدْعان المَوْصلي (ت 494هـ) ؛ لأنه متهم بالكذب، وقد ثبتَ عن ابن ناصر أنه قال: رأيتُ القاضي ابن وَدْعَانَ لمَّا دخل بغداد، وحدَّث بها، ولم أسمعْ منه شيئا؛ لأنه كانَ متهما بالكذب» [100] . ومن النماذج على ترك من يضع الحديث موقف الإمام ابن حبان في تركِ الرواية عن أحمد بن محمد بن الصَّلت البغدادي حيث قال: « يروي عن العراقيين، كان يضع الحديث عليهم، كان في أيامنا ببغداد باقٍ، فرَاودني أصحابنا على أن أذهب إليه فأخذت جزءًا؛ لأسمع منه بعضها، فرأيته حدَّث (ثم ساق له بعضًا من أحاديثه ثم قال:) فعلمْتُ أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه « [101] . ويلحق بما تقدّم من العوارض التي تندرج تحتَ هذا الأثر- ترك الراوي السماع من شيخ ما؛ لأنه يوجد عندهُ شيءٌ من خَوارم المروءة بحسبِ ما تقدّم التمثيل عليه في البند الثالث عشر من

المطلب الثاني، وكذا أيضا عدم السماع من الشيخ لأنَّ أصل الشيخ مرويٌّ بطرق موضوعة، أو لأنه لا يصُون كتابه عن أيدي العابثين، وقد تقدّم تفصيل هذين العارضين في البندين الثاني والرابع من المطلب الثالث بما يغني عن التكرار. ومن العوارض المُندرجة تحت هذا الأثر أيضا أن يكون معتقدُ الشيخ ومذهبه باطلا، أو فاسدًا فيُتركُ السَّماعُ منه زجرًا له، وقد تقدَّم التمثيلُ على ذلك في البند العاشر من المطلب الثاني. ومن ذلك أيضًا عارضُ أنْ يجدَ التلميذُ حول الشيخ تلامذةً ليسوا بالأقوياء في الرواية؛ فلا َسْمع من الشيخ على سبيل الزَّجر لهم. ومثاله ما تَقدَّم في البند الحادي عشر من المطلب الثاني؛ حيث لم يسمع أيوب السِّختياني من طاووس بن كَيسان، ولم يُكثر عنه؛ لأنه وجَد في مجلسه عبدَ الكريم بن أبي أمية وهو ليس بثقة، وليثَ بن أبي سُليم وهو مضطرب الحديث، ولو حضر أيوب مجالس طاووس بمعيتهما لكان ذلكَ يقوّي حالهما، حيث سيعطيهما فرصة ليقرِنا اسميهما به حين يُحدّثان فيقولا: سمعنا من طاووس وأيوب حاضر.. » أو نحو ذلك. ولا تخفى قيمة ذلك في تقوية حال الراوي عند أهل الشأن.

- انتقاءُ الرواةِ للأفضلِ والأصحِّ من مَروياتِ شيخٍ ما دُونَ مَا وقع فيه الخطأ له. وتبرُز قيمة هذا الأثر في عارض السماع من الشيخ بسبب الاختلاط، على نحو ما وقع لحفص بن عمر الحَوضي (ت 225هـ) حين ترك السَّماع من سعيد بن أبي عَروبة (ت 156هـ) ، حيث قال: دخلت على ابن أبي عروبة أريدُ أن أسمعَ منه، فسمعتُ منه كلاما؛ فسمعته يقول: الأزدُ عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أَطْعموني فأبيتُ، ضَربوني فبكيتُ، فعلمتُ أنه مُختلط، فلم أسمعْ منه « [102] . ومثله ترك الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) السّماع من خَلف بن خليفة الأشجعي (ت 181هـ) ؛ لاختلاطه أيضًا، حكى الحافظ المزي قال: « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه رأيتُ خلفَ بن خليفة– وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلما وضعهُ صاحَ يعني: من الكبَر، فقال له إنسان: يا أبا أحمد، حدَّثكُم مُحارب ابن دِثار؟ وقصَّ الحديث فتكلم بكلام خفيٍّ، وجعلتُ لا أفهمُ فتركتُهُ، ولم أكتب عنه شيئا» [103] .

- إعطاءُ الطالبِ جُرعَاتٍ منتظمةٍ من الروايةِ حتى يُتقنَها بشكلٍ أفضل، والعملُ على إذكاء روح التيقُّظ، وسرعة الحِفظ والفهم في نفسه. وهذا الأثر هو أحدُ ثمار عارضِ تعسُّر الشَّيخِ في الرواية؛ ذلك أنَّ تقليلَ الأحاديث التي يُلقيها الشيخ على التلميذ، و مراعاة توزيعها على فَتراتٍ زمنية مناسبة يكون أنجع لاستقرارها في ذهنه، وحتى يعيها قلبه بشكل جيد؛ فقد أخرج الخطيب بسنده من طريق سعيد بن حرب، قال: سمعت شعبة، يقول: « اختلفتُ إلى عمرو بن دينار خمسمائة مرة (يعني: تردّدت عليه) ، وما سمعت منه إلا مائة حديث، في كل خمسة مجالس حديثٌ» [104] . وقد تأثَّر شعبة بن الحجّاج بشيخه عمرو بن دينار في هذه المنهجيَّة، قال أبو نعيم الأصبهاني: « حدثنا سليمانُ بن أحمد (يعني: الطبراني) حدَّثنا معاذ

بن المُثنى قال: سمعت علي بن المَديني يقول: أَنَا سمعتُ يحيى بن سعيد القَطَّان يقول: لزِمْتُ شعبة عشرين سنةً، فما كنتُ أرجعُ من عنده إلا بثلاثة أحاديث، وعشرةٌ أكثرُ ما كنتُ أسمعُ منه في كُلِّ يوم» [105] . وممَّن كان يسلكُ طريق الجُرعاتِ في التحديث الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) ؛ فقد فعل ذلك مع محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ) ، أسند أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله بن عبدِ الحَكم، قال: سمعتُ محمد بن إدريس الشافعي يقول: جئتُ مالك بن أنس فاستأذنتُ عليه؛ فدخلتُ وكنتُ أريد أن أسمع منه حديث العَقيقة، فقلت: إنْ جَعَلتُهُ في أوَّلٍ، خشيتُ أنْ سيُبْطِلُهُ، ولا يُحدِّثُني، وإنْ جعلتُهُ في آخر، خشيتُ أن لا يبلِّغَهُ بعدَ عشرة أحاديث، فأخذتُ أنْ أسأله عن حديث حديث، فلمَّا مرَّتْ عشرةٌ قال: حسبُكَ، فلم أسْمعهُ منهُ « [106] . وأما أثرُ عارضِ التعسُّر في إذكاء روح التيقُّظ، وسرعة الحفظ، والفَهم في نفس الطالب، فمثاله ما أسنده الخطيب من طريق ابن عمّار الشهيد أنه قال في ترجمة حَفص بن غياث (ت 222هـ) : » قال ابن عمار: كان لا يَرُدُّ على أحد حرفًا؛ يقول: لو كان قلبكَ فيه لفَهمْتَه، وكان عسرًا في الحديث جدًا، ولقد استفهمه إنسانٌ حرفا من الحديث، فقال: لا والله لا سَمِعْتها منِّي، وأنا أعْرِفُك « [107] .

♦ **ثانيا: الآثارُ السلبيةُ لعوارضِ السماعِ على واقع الرواية.**

**ومن أبرز تلك الآثار:**

▪ نزولُ إسنادِ الرَّاوي في الرواية عن الشيخ. وهذا الأثرُ حاصل من عوارضَ عديدة منها عسرة الشيخ، وكذا تركه التحديث تدينا لكونه يرى طلبة الحديث لا يُخلصون النيةَ فيه لله تعالى، وممّن ناله تداعياتُ هذا العارض الإمامُ البخاري؛ وذلك في سماعه من عبد الله بن داود الخُريبي (ت 213هـ) ؛ فاحتاج إلى شيء من حديثه في جامعه الصحيح؛ فرواه عنه بنزول. قال الإمام الذهبي: « لقيه البخاري، ولم يسمع منه، واحتاج إليه في الصحيح فروى عن مسدَّد (يعني: ابن مُسَرْهَد) عنه، وعن الفَلّاس عنه (يعني: أبا عمرو الفلّاس) ، وعن نَصر بن علي عنه، وتركَ التحديث تَدَيُّنا؛ إذ رأى طلبَهُم له بنيَّة مَدخُولة « [108] . ومن عَوارضِ السَّماع التي تُفضي إلى نزول إسناد الراوي في الشيخ ترك الراوي السماع من الشيخ؛ لكونه رأى الشيخ دخلَ في بعضِ أمور السُّلطان على مثلما وقع لخارجة بن مُصعب السَّرخَسي (ت168هـ) مع ابن شهاب الزهري (ت 124هـ) ؛ لكون الزهري كان صاحبَ شرطة لبعض بني مروان، أسند ابن حبّان من طريق أحمد بن عَبْدَوَيه قال: « سمعت خَارجَةَ يقول: قدِمْتُ على الزهريِّ، وهو صاحبُ شرط لبعض بني مروان، ... فقلت: قبَّح الله ذا من عالم، فانصرفتُ، فلم أسمع منه، ثم قدِمْتُ على يونس؛ فسمعتُ منه عن الزُّهري» [109] . هذا وقد وقع في آخر رواية ابن عدي في الكامل من الطريق ذاتها ما لفظه: « ثم نَدِمْتُ، فقدمتُ على يُونس، فسمِعْتُ منه عن الزهري» [110] .

▪ أنْ يروي الرَّاوي عن الشيخ حديثه بطريقة دون السماع في القوة، وربما كان ذلك على وجه الحاجة. ومن أبرز العوارض المندرجة تحتَ هذا الأثر، غيابُ الرَّاوي عن البلدِ وقتَ تحديثِ الشيخ، وقد وقع هذا للخطيب البغدادي في عدم سماعه من أبي ذر الهَروي (ت434هـ) ، وإنما روايته عنه إجازة؛ قال الخطيب البغدادي: « [ قدمَ أبو ذرٍّ بغداد، وحدّث بها وأنا غائب و] [111] ... وكتب إلينا من مكة بالإجازة لجميع حديثه» [112] . ومن العوارض التي يترتب عليها أيضًا هذا الأثر مرضُ الشيخ مرضًا شديدا حالَ قدوم الراوي؛ فيحول حينئذ دون أن يسمع منه، وذلك مثلما وقع للإمام الطبراني حين قدمَ ليسمعَ من عثمان بن عبد الله بن خُرَّزَاذ (ت 281هـ) . قال الطبراني: « حدثنا عثمان بن خُرَّزَاذ، في كتابه، وقد رأيتهُ؛ دخلتُ إنْطَاكية، فدخلنا عليه، وهو عَليل مَسْبُوت، فلم أسمع منه، وعاش بعد خروجي من إنطاكية ثلاث سنين ونيفًا» [113] . قلت: إنَّ قولَ الطَّبراني: « حدثنا عثمان بن خُرَّزَاذ، في كتابه» يعني: إجازةً. هذا ومن العَوارض التي يترتَّبُ عليها هذا الأثرُ– على نحو يَحتاجُ فيه الراوي روايةَ الشيخ بطريقة دون السَّماع، تركُ الراوي السَّماع من الشيخ على سبيل التورّع، ومن ذلك ما وقَع للفقيه أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت 490هـ) ؛ حيث لم يسمع ابتداءً من أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القُضَاعي (ت 454هـ) صاحب مسند الشهاب، قال ابن عساكر في تاريخه: سمعتُ أبا الفتح نصرَ الله بن محمد الفقيه يقول: سمعتُ أبا الفتح نصر بن إبراهيم الزَّاهد يقول: قدِمَ علينا القاضي أبو عبد الله القُضَاعي صُوْر– رسولا للمصريين إلى الروم، فذهبَ ولم أسمع منه، ثم إنِّي رويتُ عنه بالإجازة. (قال ابن عساكر) : يعني: أنه لم يرضَه في أول الأمر؛ لدخوله في الولاية من قبل المصريين « [114] . حكى الإمام الذهبي قال: « حكى الفقيه نصر الله المصِّيصي عن الفقيه نصر قال: أدركت القضاعي ولو أردت أن أسمع منه لفعلتُ، ولكنِّي تورعت لأَجلِ أنَّه كان يترسَّلُ للمصريين، ثم احتجتُ في التخريج، فرويتُ عنه بالإجازة» [115] .

▪ جَفوةُ الرُّواة للشيخ وانقباضُهم من صنيعه، وربما بلغ ذلك بهم حدًّا يحملهم على تأديبه. ويظهر هذا الأثر جليا في عارض تعسّر الشيخ عن التحديث مثلمَا وقع لأبي زرعة الرَّازي (ت 264هـ) مع المؤمِّل بن إهاب الرّبعي (ت 254هـ) حكى البُرذُعي في سؤالاته، قال: « قال لي أبو زرعة: كان المؤمِّل بن إهاب ببغداد، فقلتُ لأبي بَكر الأَعْين: امض بنا إليه، فقال: إنه يتعسر، قلتُ: فدعه إذًا. قال أبو زرعة: قلَّ ما سَهُلَ عليَّ احتمال العُسْرَة.. » [116] . وقال الإمام المزي في ترجمة هنّاد بن السَّري: ذكره الحافظ أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان الكوفي، فيمن مات سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وقال: كان ثقة، عسرًا في الحديث، كتبتُ عنه، ولم أحضر جنازته « [117] . قلتُ: إنَّ قول أبي الحسن الكوفي في حقِّ هنّاد: » لم أحضر جنازته» مقصود لذاته، وإلا فليس له معنىً؛ ذلكَ أنه ليس من عادة من

يروي حين يترجم لشيوخه أن يقول: حضرتُ جنازةَ فلان، وفلانٌ لم أحضُر جنازته– وكأنّي بأبي الحسن قد وجدَ في نفسه، وضاق صدرُهُ من تعسّر شيخه، والحالُ ذاته من أبي زرعة حين عزفَ عن المُضيِّ للسماع من مؤمّل، لا بل إنَّ الأمر قد يصل حدّ تأديب بعض الرواة للشيخ لتعسُّره، وعين هذا الأمر وقع مع المؤمّل بن إهاب نفسه؛ فقد أسند الخطيبُ في تاريخه من طريق علي بن محمد بن أبي سُليمان، قال: قدم مؤمِّل بن إهاب الرَّمْلة، فاجتمع عليه أصحاب الحديث، وكان ذَعِراً، ممتنعاً، فألحُّوا عليه، فامتنعَ أنْ يُحدِّثهُم، فمضَوا بأجْمَعهم، وألَّفُوا منهم فئتين، فتقدموا إلى السُّلطان، فقالوا: إنَّ لنا عبداً خلاسياً [118] له علينا حقُّ صحبة، وتربية، وقد كان أدَّبنا، وأحسنَ لنا التأديبَ، وآلتْ بنا الحالُ إلى الإضاقة بحمل المِحْبرة، وطلب الحديث، وإنَّا أردْنا بيعه، فامتنعَ علينا. فقال لهم السلطان: وكيف أعلم صحة ما ذكرتم؟ قالوا: إنّ معنا بالباب جماعة من حملة الآثار، وطُلاب العلم، وثقات الناس، يُكتفى بالنظر إليهم دون المسألة عنهم، وهم يعلمَون ذلك فتأذَنُ بوصولهم إليك لتسمعَ منهم، فأدخَلَهُم، وسمع منهم مقالتهم، ووجَّه خلفَ المؤمِّل بالشَّرط، والأعوان– يدعونه إلى السلطان، فتعذَّر؛ فجذبوه وجرَّرُوه، وقالوا: أُخْبرنا أنَّك قد استَطْعَمْتَ الإبَاقَ [119] ، فصار معهم إلى السلطان، فلما دخلَ عليه قال له: ما يكفيك ما أنت فيه من الإباق حتى تتعزَّز على سلطانك؟! امضوا به إلى الحَبْس، فحُبِس فكانَ مؤمِّل من هيئته أنه أصفر، طَوَّالُ، خفيفُ اللحية، يشبه عبيد أهل الحجاز، فلم يزل في حبسه أياماً حتى علم بذلك جماعة من إخوانه، فصاروا إلى السلطان وقالوا: هذا مؤمل بن أهاب في حبسك مظلوم. فقال لهم: ومن ظَلمه؟ فقالوا له: أنتَ. قال ما أعرفُ من هذا شيئًا؟ ومَن مؤمل هذا؟ قالوا: الشيخ الذي اجتمع عليه جماعة. فقال: ذاك العبدُ الآبق؟ فقالوا: ما هو بآبق، بل هو إمام من أئمة المسلمين في الحديث. فأمرَ بإخراجه، وسأله عن حاله، فأخبره كما أخبره الذين جاؤوا يذكرون له حاله، فصرفه وسأله أن يُحلَّهُ، فلم يُرَ مؤمّل بعد ذلك ممتنعا امتناعه الأوَّل حتى لحق بالله، عز وجل» [120] .

▪ فواتُ الراوي حديث الشيخ بالمُطلق. ومن عوارض هذا الأثر؛ ضيقُ ذات اليد للراوي فلا يقدر على الارتحال للسماع، وكذا انشغال الراوي ببعض الشؤون الطارئة، وكذلك مرضه ورُجوعه من البلد الذي نزلَ فيه الشيخ دون أن يسمع منه، ومن تلك العوارض غيابُ الرَّاوي عن البلد وقتَ تحديث الشيخ، وكذلك حَسَدُ بعض الرُّواة لبعضهم؛ وذلك بإشغالهم لبعضهم بما يحول بينهم وبين السَّماع، وينضاف إلى ما تقدّم عارض أن يكونَ الراوي مُفضّلاً للسماع من الشيخ دون العَرض عليه؛ فلا يسمع منه لذلك، وكذا عارض تفضيل الراوي الاشتغال بلون من العبادة على السَّماع، وجميع هذه العوارض تقدّم بيانها والتمثيل عليها في المطلب الأول وفي الرجوع إليها في موضعها غُنْيَة عن التكرار. ومن العوارض التي

تفوِّت السماع بالمُطلق من الشيخ رحيل الشيخ أو مغادرتُهُ للبلدِ الذي يعيش فيه الراوي، وكذا موتُ الشيخ قبلَ أنْ يتهيأ للتلميذِ أنْ يسمع منه، وقد تقدّم أيضا تفصيلُ هذين العارضين، والتمثيل عليهما في البندين السادس والتاسع من المطلب الثاني بما يغني عن الإعادة. ومن العوارض التي تفوِّت السماع بالمطلق عدم اصطحابِ الشيخ أصولَه معه حين يلقاه الراوي، وقد تقدّم بيان هذا العارضِ أيضا في البند الثالث من المطلب الثالث.

## الخاتمة:

بعد هذا العرض والبيان لموضوع «عوارض السماع من الشيوخ وأثرها عند المحدّثين» **فيما يأتي أهم النتائج والخلاصات التي توصَّلت إليها الدراسة:**

♦ أولاً: يراد بعوارض السماع من الشيوخ اصطلاحًا: الأمورُ التي تحولُ دون سماع الراوي من شيخٍ لقيه، أو لم يلقهُ.

♦ ثانيًا: تبيَّن بالاستقراء والسبر الدّقيقين أنَّ عوارضِ السماعِ من الشيوخ تدخل في عناصر عملية الرواية الثلاثة جميعها أعني: الراوي، والشيخ، والمروي، وهذا يؤكد أنَّ مسألة الرواية هي مسألة تكاملية بين هذه العناصر، وليست المسؤولية فيها مقتصرة على عُنصرٍ دُون الآخر.

♦ ثالثًا: أظهرتِ الدراسةُ أنَّ طريق الروايةِ عند المحدّثين لم يكُن ممهدًا، ومفروشًا بالورود، بل كان ممتلئا بالكثير من المُعيقاتِ والعقباتِ، ومن ذلك هذه العوارض التي تنوَّعت؛ فكان منها ما يرجعُ إلى أحوالَ دينية، أو علمية، ومنهجيّة، أو صحيَّة، أو عقلية. وهذا بدوره يكشف عن مدى الجُهد الكبير الذي بذله أهلُ الحديث في حفظ السنة من غوائل الشبهات، وبواطيل الروايات.

♦ رابعا: يُعدُّ رصدُ وتسجيلُ علماءِ الحديث لهذه العوارضِ لبنةً مهمّةً من لَبناتِ البناءِ النقديِّ، لكونها مرتبطة بأحد أهم شروط قبول الحديث ألا وهو الاتصال؛ وذلك بإثباته، أو نفيه فيما بين الراوي والشيخ.

♦ خامسًا: أكّدتْ دراسةُ هذه العوارض أنَّ المشتغلين بالرواية من أهل الحديث كانوا ذا منهجيّة رصينة في تلقِّي الرواياتِ وتحمُّلها، وأنهم لم يكونوا مثل حاطبي الليل، وقد برز ذلك في العوارضِ الدينية، والعلمية، والعقلية في حقِّ الشيخِ المرادِ الرواية عنهُ.

♦ سادسًا: لقد كان لبعضِ هذه العَوارض تداعياتٌ وآثار إيجابية على واقع الرواية؛ منها إبرازُ عَظيمِ ديانةِ وورَعِه الشيخ، وحرصِه على سلامةِ مسيرته في التحديث، وذلك

بإمساكه عن التحديث إذا خافَ من نفسه كثرة الغلط، وكذلك الحثُ على تنشيط الرواة من أهل الحديث على التبكير لمجلس التحديث قبل غيرهم- بامتناع الشيخ عن تحديثهم إذا وصلُوا المجلس متأخرين، وكذا أيضا إهدارُ رواية المتهاون في أحد أمور الدين، أوالعدَالة، أوالضبط، أو البدعة على سبيل الزّجر والتأديب له.

ومن الآثار الإيجابية التي عكستها بعض هذه العوارض انتقاءُ الرواةِ للأفضلِ والأصحِّ مِن مروياتِ شيخٍ ما، دُون مَا وقع فيه الخطأ له، ومن ذلك أيضا إعطاءُ الطالبِ جُرعاتٍ منتظمةٍ من الروايةِ حتى يُتقنَها بشكلٍ أفضل، والعملُ على إذكاءِ روح التيقُّظِ، وسرعةِ الحفظ، والفَهم في نفسه. وهذا الأثر هو أحدُ ثمار عارضِ تعسُّرِ الشَّيخِ في الروايةِ.

♦ سابعًا: لقد تركتْ بعضُ عَوارضِ السماع تداعياتٍ سلبيةٍ على واقع الرواية، ومن ذلك نزولُ إسناد الراوي في الرواية عن الشيخ؛ لامتناع الشيخ عن تحديثه تعسُّرا منه، أو تركًا من الراوي للشيخ؛ لأنه رأى الشيخ، قد دخل في بعض أعمال السلطان وأموره. ومن الآثار السلبية أن يروي الراوي عن الشيخ حديثه بطريقة دون السماع في القوة مثل الإجازة، وربما كان ذلك على وجه الحاجة والاضطرار، ومن الآثارِ السلبية أيضًا: جَفوةُ الرواة للشيخ، وانقباضُهم من صنيعه وربما بلغ ذلك بهم حدًّا يحملهم على تأديبه وقد ظهر ذلك جَليًّا في التعامل مع بعض من تعسَّر في التحديث كالذي جرى لمؤمِّل بن إهاب، ومن تلك الآثار السلبية أيضًا: فَوَات الرَّاوي حديث الشيخ بالمُطلق، ولهذا الأثر عوارضُ عديدة تقدّم سردها في آخر المطلب الخامس من الدراسة بما يغني عن تكرارها.

## الهوامش:

1. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1991م) ج: 4، ص: 278 مادة (عَرَضَ) .
2. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط2، 1990م) ج: 7، ص: 168 و 169 مادة (عَرَضَ) .
3. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج: 3، ص: 102 مادة (سَمِعَ) .
4. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (القاهرة: المطبعة المصرية، ط2، 1353هـ 1933م) ، ص: 40و41.
5. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ط، 1403هـ) ، ج: 1، ص: 1001.
6. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1404هـ) ، ص: 236.
7. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ) ، ج: 13، ص: 188.
8. أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ) ، ج: 9، ص: 174. قلتُ: إسناده صحيح. هذا وقول الراوي عن الإمام أحمد: فأكْرى نفسه أي: عمل بالأجرة. ابن منظور، لسان العرب، ج: 15، ص: 218 مادة (كَرَا).
9. عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1371هـ 1951م) ، ج: 7، ص: 238. جَرْجَرايا: بفتح الجيم، وسكون الراء الأولى، بلد من أعمال النَّهروان الأسفل بين واسط وبغداد... وقد خرج منها جماعة من العلماء والشعراء والكتاب والوزراء ولها ذكر في الشعر كثير".

   انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت) ، ج: 2، ص: 123.
10. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 441. قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم: "أيام الأنصاريِّ" يعني: محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري أبو عبد الله، قاضي البصرة. انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 532.
11. سليمان بن الأشعث أبو داود السَّجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تحقيق:

عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1418هـ 1997م) ، ج: 2، ص: 295.

**12.** أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج: 2، ص: 295. قلتُ: إنَّ قول أبي داود: " هؤلاء كانوا بعد العشرين" يريد: أنَّ هؤلاء ظهر صيتهم في الرواية بعدَ سنة (220هـ) وكان أَبو داود قد دخل البصرة، وكذا الكوفة بعد تلك السنة، ولذلك سمع من بعضهم مجلسًا، ولم يسمع من البعضِ الآخرشيئا.

**13.** علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: علي شيري، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1419هـ1998م) ، ج: 22، ص: 195. قلتُ: إسناده صحيح.

**14.** انظر على الترتيب:

أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: المكتب الإسلامي، بيروت: دار الخَاني، ط1، 1408هـ 1988م) ، ج: 1، ص: 559.

وعبد الكريم بن محمد السَّمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، (بيروت: دار الجنان، ط1، 1408هـ 1988م) ، ج: 5، ص: 532.

**15.** إبراهيم بن سعد الحبَّال، وفيات المصريين، تحقيق: محمود بن محمد الحدّاد، (الرياض: دار العاصمة، ط1، 1408هـ) ، ص: 89. قلتُ: إسناده صحيح.

**16.** علي بن عمر الدارقطني، علل الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السَّلفي ، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ 1985م) ، ج: 5، ص: 308.

**17.** ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 3، ص: 282.

**18.** أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت) ، ج: 12، ص: 474.

قلتُ: إسناده صحيح.

ويوسف بن المُبرِّد، بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الراية، ط1، 1989م) ، ص: 129.

**19.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 10، ص: 463.

**20.** قلت: إنَّ العبارة ما بين المعقوفتين ليست في المطبوع من تاريخ بغداد، وإنما أثبتها من نقل الذهبي عنه في السِّير والتذكرة. راجع: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 17، ص: 555. وكذا أيضا: محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) ، ج: 3، ص: 1104.

**21.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 141. والسمعاني، الأنساب، ج: 4، ص: 391.

السَّرَوَانُ: تثنيةُ سُراة بفتح ثانيه؛ مَحلَّتان من محاضر سلمى أحد جبلي طيء. الحموي، معجم البلدان، ج: 3، ص: 216.

**22.** الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص: 141. قلتُ: إسناده صحيح. هذا ولم أقف على اسم أخيه، وقُطْرَبُل: اسم قرية بين بغداد وعُكْبُرا. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 4، ص: 371.

**23.** الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص: 139. قلتُ: إسناده صحيح.

**24.** أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخر ، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط، د. ت) ، ص: 272. قلتُ: إسناده صحيح.

**25.** أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1404هـ 1984م) ، ج: 9، ص: 189.

قلتُ: غَنجار هو: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل أبو عبد الله البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخارى، توفي سنة 412 هـ. انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 17، ص: 304.

**26.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 628.

**27.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 429.

قلتُ: إنَّ قول الإمام مالك لهشام بن عمار: " ما كفّارتُه؟ " محمولٌ على المعنى اللغوي لا الاصطلاحي للكفّارة، أي: ما الذي يكفر ذنبه عند هشام حتى يسامحه.

**28.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 2، ص: 334. قلتُ: إسناده صحيح.

**29.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 3، ص: 18. قلتُ: إسناده صحيح.

**30.** أحمد بن محمد السلفي، سؤالات السّلفي للحوزي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، (دمشق: دار الفكر، ط1، 1403هـ 1983م) ، ص: 69. قلت: أبو المفضّل هو: هبة الله بن محمود بن مخلد الأزدي (ت 481هـ) ، وقد وقعت ترجمته في سؤالات السلفي للحوزي. انظر: السلفي، سؤالات السّلفي للحوزي، ص: 92و93.

**31.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 429. قلتُ: إنه بعد البحث والتفتيش لم أقف

على كلام السّمعاني في المطبوع من كتبه وهي: الأنساب و التحبير و أدب الإملاء، فلعله في غيرها، والله الموفق.

32. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1395هـ) ، ص: 93. قلتُ: إسناده صحيح.

33. يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ 1980م) ، ج: 2، ص: 155.

34. أحمد بن عبد الله العَجْلي، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1405 هـ 1985م) ، ج: 1، ص: 280.

محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د. ط، د. ت) ، ج: 7، ص: 299.

35. علي بن هبة الله بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ) ، ج: 3، ص: 286.

36. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 74.

37. محمد بن عبد الغني بن نقطة الحنبلي، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ) ، ص: 352و353.

38. أحمد بن سليمان الطبراني، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمد الحاج أمرير، (بيروت: المكتب الإسلامي، عمَّان: دار عمّان، ط1، 1405هـ 1985م) ، ج: 1، ص: 318.

39. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 37 مادة (سَبَتَ) .

40. أحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1407هـ) ، ج: 1، ص: 272.

41. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 8، ص: 184.

42. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1409 هـ 1988م) ، ج: 3، ص: 394.

43. الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ص: 136.

44. المزي، تهذيب الكمال، ج: 8، ص: 288.

45. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 14، ص: 99. قلت: إنَّ جملة: " ونكتب بين يديه" هكذا

في المطبوع ولعلها: لنكتب بين يديه.

**46.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 16، ص: 56.

**47.** الذهبي، تذكرة الحُفاظ، ج: 1، ص: 338.

**48.** ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج: 7، ص: 299.

**49.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 239.

**50.** العجلي، معرفة الثقات، ج: 1، ص: 254. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج: 1، ص: 431.

حكى الحافظ ابن حجر ج: 1، ص: 431. عن علي بن المديني أنه قال بكير: " أدركه مالك ولم يسمع منه، وكان بكير سيء الرأي في ربيعة (يعني: ابن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي) فأظنه تركهُ من أجل ربيعة ".

قلتُ: وهذا الظن من الإمام ابن المديني ينقضه صنيعُ الإمام مالك نفسه؛ ففي نفس الجزء والصفحة من التهذيب لابن حجر حكَى الحافظُ قبل إيراد كلامَ ابن المَديني قال: " قال أحمد بن صالح المصري سمعت ابنَ وهب يقول: ما ذَكَرَ مالكَ بكيرَ بن الأشج إلا قال: "كان من العلماء ". هذا وعندي أنَّ كلام مالك يحكُم على كلام ابن المديني، وأنَّ الظنَّ لا يغني من الحق شيئا، والله الموفّق.

**51.** السمعاني، الأنساب، ج: 1، ص: 156. قلت: قوله: " من الحجاز، والحج، (والزيارة) " ما بين القوسين هكذا في المطبوع.

**52.** أحمد بن أيبك بن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ 1997م) ، ج: 1، ص: 21.

قلتُ: إنَّ ترجمة ابن وَدْعَان ليست موجودة في الأجزاء الخمسة المطبوعة المتوفرة من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار؛ لذلك نقلتها من ابن الدمياطي.

**53.** محمد بن حبان البستي، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ) ، ج: 1، ص: 153.

**54.** محمد بن حبان البستي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، (د. م: دار الفكر، ط1، 1395هـ 1975م) ، ج: 8، ص: 5. قلتُ: إسناده صحيح. هذا ويدل السياق الذي وردت فيه لفظة كَأَفْرَكُوبَاتٍ على أنها نوع من السلاح. ولم أقف عليها في المعاجم.

**55.** ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 52.

**56.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 13، ص: 475.

**57.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 396. قلتُ: إسناده صحيح.

قال المحقق في هامش الصفحة: كان القضاة في العصر العباسي يلبسون السواد؛ لأنه شعار الدولة العباسية.

**58.** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 229.

**59.** الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص: 177. قلتُ: إسناده صحيح.

**60.** الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج: 1، ص: 70.

**61.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 20، ص: 121. قلتْ: إنني لم أقف على كلام السمعاني في المطبوع من كتبه وهي: كتاب الأنساب، و التحبير، وأدب الإملاء، فلعله في غيرها.

**62.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 363.

**63.** العجلي، معرفة الثقات، ج: 1، ص: 428.

**64.** محمد بن عمر العُقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ 1984م) ، ج: 1، ص: 321. قلتُ: إسناده صحيح.

**65.** ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 3، ص: 472.

**66.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 13، ص: 130.

**67.** انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 5، ص: 339و340.

**68.** انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 6، ص: 87 و88.

**69.** انظر على الترتيب: العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 3، ص: 63 وج: 4، ص: 15. قلتُ: إسناده صحيح.

**70.** يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، 1387هـ) ، ج: 20، ص: 65و66. قلتُ: إسناده صحيح.

**71.** علي بن عمر الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ 1984م) ، ص: 72.

**72.** الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ص: 150. قلتُ: إسناده صحيح.

**73.** انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 231.

**74.** الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص: 40.

**75.** الخليل بن عبد الله الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ) ، ج: 2، ص: 696و697. قلتُ: إسناده صحيح.

**76.** ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 407. وحديث خروج الدجّال من خُراسان أخرجه الإمام الترمذي في سننه من حديث ابن أبي عروبة عن أبي التيّاح. وقال الترمذي عقب إيراده الحديث: وهذا حديث حسن غريب رواه عبد الله بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح ".

محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) ، كتاب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء من أين يخرج الدجال؟ ، ج: 4، ص: 509 حديث رقم (2237) .

**77.** العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 1، ص: 307. قلتُ: إسناده صحيح.

**78.** انظر على الترتيب: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 2، ص: 66. قلتُ: إسناده صحيح.

ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج: 1، ص: 437.

**79.** انظر على الترتيب: العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 2، ص: 178. قلتُ: إسناده صحيح.

ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 460. قلتُ: إسناده صحيح.

**80.** انظر: محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، اليمامة: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ 1987م) ، كتاب الوضوء، باب: البول قائما وقاعدا، ج: 1، ص: 90 حديث رقم (222) .

مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) ، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين، ج: 1، ص: 228 حديث رقم (273) .

**81.** ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 64.

**82.** عبد الكريم بن محمد السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1401هـ 1981م) ، ص: 111. قلتُ: إسناده صحيح.

**83.** ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 6، ص: 249.

**84.** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 3، ص: 440.

**85.** محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد معوض وآخر، (بيروت: دار

الكتب العلمية، ط1، 1995م) ، ج: 1، ص: 46.

**86.** الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ص: 168. ووقع في تاريخ بغداد، ج: 6، ص: 137 ما لفظه: " فتركته وخرجتُ ولم أسمع".

**87.** الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ص: 91.

**88.** ابن نقطة، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، ص: 384.

**89.** الذهبي، ميزان الاعتدال، ج: 4، ص: 422.

**90.** عبد الكريم بن محمد السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) ، ج: 2، ص: 305. سارية مَازِنْدَران: مدينة بطبرستان. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 3، ص: 170. وج: 5، ص: 41.

**91.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 12.

**92.** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 231.

**93.** الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 14، ص: 99.

**94.** يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخَشت، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1408هـ- 1985م) .

**95.** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 64.

**96.** السمعاني، أدب الإملاء والإستملاء، ص: 111.

**97.** إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1405هـ) ، ج: 1، ص: 214.

**98.** الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص: 93.

**99.** السمعاني، الأنساب، ج: 1، ص: 156.

**100.** ابن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، ج: 1، ص: 21.

**101.** ابن حبان، المجروحين، ج: 1، ص: 153.

**102.** ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 394.

**103.** المزي، تهذيب الكمال، ج: 8، ص: 288.

**104.** الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي والسامع، ج: 1، ص: 208. قلتُ: إسناده

صحيح.

105. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج: 7، ص: 149.

106. أبو نعيم، حلية الأولياء، ج: 9، ص: 69. قلتُ: إسناده صحيح.

107. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 8، ص: 198. قلتُ: إسناده صحيح.

108. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 74.

109. ابن حبان، الثقات، ج: 8، ص: 5. قلتُ: إسناده صحيح.

110. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 52.

111. إنَّ العبارة ما بين المعقوفتين ليست في المطبوع من تاريخ بغداد، وإنما أثبتها من نقل الذهبي عنه في السِّير والتذكرة.

راجع: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 17، ص: 555. وكذا أيضا: تذكرة الحُفاظ، ج: 3، ص: 1104.

112. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 141.

113. الطبراني، المعجم الصغير، ج: 1، ص: 318.

قال ابن منظور: "العليل إذا كان مُلْقًى كالنائم يُغَمِّضُ عينيه في أَكثر أَحواله مَسْبُوتٌ".

ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 37 مادة (سَبَتَ) .

114. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج: 53، ص: 169.

115. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 19، ص: 143.

116. عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، (المنصورة: دار الوفاء، ط2، 1409هـ) ، ص: 772.

117. المزي، تهذيب الكمال، ج: 30، ص: 313و314.

118. الخِلاسي: " الولد بين أَبيض وسوداء أَو بين أَسود وبيضاء ".

ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 66 مادة (خَلَسَ) .

119. الإِبَاق: هَرَبُ العبيد وذَهابهم من غير خوف، ولا كدٍّ عَمَل.

ابن منظور، لسان العرب، ج: 10، ص: 3 مادة (أَبَقَ) .

120. الخطيب، تاريخ بغداد، ج: 13/ ص: 181. قلتُ: إسناده صحيح.

## المصادر والمراجع:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، اليمامة: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ 1987م) .
2. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) .
3. الحبَّال، إبراهيم بن سعد، وفيات المصريين، تحقيق: محمود بن محمد الحدّاد، (الرياض: دار العاصمة، ط1، 1408هـ) .
4. ابن حبان البستي، محمد، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، (د. م: دار الفكر، ط1، 1395هـ 1975م) .
5. ابن حبان البستي، محمد، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ) .
6. ابن الحجاج النيسابوري، مسلم، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) .
7. ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1404هـ 1984م) .
8. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت) .
9. ابن حنبل، أحمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: المكتب الإسلامي، بيروت: دار الخاني، ط1، 1408هـ 1988م) .
10. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ط، 1403هـ) .
11. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1395هـ) .
12. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخر ، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط، د. ت) .
13. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت) .

14. الخليلي، الخليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد، تحقيق: ، محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ) .

15. الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ 1984م) .

16. الدارقطني، علي بن عمر، علل الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ 1985م) .

17. أبو داود السّجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1418هـ 1997م) .

18. ابن الدِّمياطي، أحمد بن أيبك، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ 1997م) .

19. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ) .

20. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد معوض وآخر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1995م) .

21. الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) .

22. الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1371هـ 1951م) .

23. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1404هـ) .

24. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، (المنصورة: دار الوفاء، ط2، 1409هـ) .

25. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د. ط، د. ت) .

26. السلفي، أحمد بن محمد، سؤالات السّلفي للحوزي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، (دمشق: دار الفكر، ط1، 1403هـ 1983م) .

27. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1401هـ 1981م) .

28. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، (بيروت: دار الجنان، ط1، 1408هـ 1988م) .

29. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) .

30. الطبراني، أحمد بن سليمان، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمد الحاج أمرير، (بيروت: المكتب الإسلامي، عمَّان: دار عمّان، ط1، 1405هـ 1985م) .

31. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، 1387هـ) .

32. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتُهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1405هـ) .

33. العَجْلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1405 هـ 1985م) .

34. ابن عدي، عبد الله، الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1409 هـ 1988م) .

35. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: علي شيري، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1419هـ1998م) .

36. العُقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ 1984م) .

37. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1991م) .

38. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (القاهرة: المطبعة المصرية، ط2، 1353هـ 1933م) .

**39.** الكلاباذي، أحمد بن محمد، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1407هـ).

**40.** ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ) .

**41.** ابن المُبرِّد، يوسف، بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الراية، ط1، 1989م) .

**42.** المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ 1980م) .

**43.** ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط2، 1990م) .

**44.** أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ) .

**45.** ابن نقطة الحنبلي، محمد بن عبد الغني، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ) .

**46.** النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخَشت، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1408هـ- 1985م) .